

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨٠٨٦

الاثنين، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	إيطاليا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال	السيد دينغ
	السويد	السيدة شولغين - نيوني
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد أكيلبايف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاشكو
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

مفوضو الشرطة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1736614 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

مفوضو الشرطة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيد إيسوفو يعقوبا، مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ والسيد جورج - بيير مونشوت، مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي؛ والسيدة بريسيلا ماكوتوسي، مفوضة الشرطة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/926، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إيطاليا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧).

إن القصد من هذه الجلسة هو أن تكون تفاعلية قدر الإمكان، على غرار جلسة الإحاطة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (أنظر S/PV.7808) وحواراتنا مع قادة القوات. ونتطلع إلى تلقي أسئلة من أعضاء المجلس إلى المفوضين ومن المفوضين إلى المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن على عقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن دور شرطة الأمم المتحدة في عمليات السلام. وأود أيضاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على اتخاذ القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧)، الذي يستند إلى القرار التاريخي ٢١٨٥ (٢٠١٤) ويجسد تزايد الدور المركزي لشرطة الأمم المتحدة في حفظ السلام.

ويسرني بصفة خاصة أن نجتمع اليوم مع رؤساء عناصر الشرطة في بعثاتنا في هايتي ومالي ودارفور. إنهم سيروون قصص الإنجازات والتحديات في العديد من مجالات عمل شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك بناء قدرات شرطة الدولة المضيفة والتنمية، وحماية المدنيين، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في عمل الشرطة ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

لقد أوضح الأمين العام في الشهر الماضي هنا في القاعة أنه يريد زيادة كفاءة عمليات السلام وجعلها أكثر فعالية من حيث التكلفة. ويتمثل الهدف في اتباع نهج أكثر تماسكاً حيال السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وما يعنيه ذلك بالنسبة لشرطة الأمم المتحدة هو استمرار دورها الحيوي في سدّ الفجوة في عمل الأمم المتحدة، بدءاً من منع نشوب النزاعات ومروراً بحفظ السلام وبناء السلام وانتهاء بالتنمية. فمن جمهورية الكونغو

الشرطة عملها، فإنها تتفاعل مع المجتمعات المحلية وترسي الثقة وتجمع علامات الإنذار المبكر وتساعد بعثاتنا على الاستجابة للتهديدات الوشيكة بشكل أفضل.

ومن المهم بالقدر نفسه أن تعمل شرطة الأمم المتحدة مع نظرائها من الدولة المضيفة في إيلاء الأولوية لحماية المدنيين والتدريب على أداء مهامها. كما أن شرطة الأمم المتحدة توفر الحماية المادية للمدنيين عندما تكون الدولة المضيفة غير قادرة أو غير راغبة في القيام بذلك. وهذا النهج المتعدد الجوانب - الذي يدرج الآن في التوجيهات الإدارية بشأن حماية المدنيين - يتراوح من الوقاية وجمع المعلومات إلى التدريب والدعوة والحماية المادية.

ثالثاً، يُطلب من عناصر شرطة الأمم المتحدة بشكل متزايد مساعدة نظرائها من الدولة المضيفة في مكافحة الجريمة الخطيرة والمنظمة. والمفوض يعقوباً سيتحدث بمزيد من التفصيل عن دعم شرطة الأمم المتحدة لسلطات مالي في هذا الصدد. وعناصر شرطة الأمم المتحدة تساعد الدولة المضيفة على إنشاء نظم الاستخبارات الجنائية واستخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل منع الجرائم الخطيرة والمنظمة والتحقيق فيها. كما أنها تساعد على تحسين تفاعلات الشرطة وعلاقتها مع المجتمعات المحلية في الدولة المضيفة، من خلال تحسين تبادل المعلومات والشراكات لمكافحة الجريمة.

رابعاً، إن تحسين فعاليتنا يعني توظيف المزيد من النساء في صفوف الشرطة. وكما سيخبرنا مفوض الشرطة ماكوتوس، تؤدي الشرطيات جميع المهام التي يؤديها زملائهن من الرجال. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهن يوجهن ويلهمن قيادات الشرطة من النساء في المستقبل، إلى جانب زيادة فرص النساء والأطفال المعرضين للخطر في الوصول إلى العدالة، وتحسين جمع المعلومات وتحليلها عن طريق الوصول إلى الفئات الهشة. ومن المؤسف أن القليل من مناصب القيادة في شرطتنا يشغلها نساء. ونحن بحاجة إلى المزيد من الترشيحات لنساء مؤهلات لمناصب القيادة في

الديمقراطية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ومن جنوب السودان إلى هايتي، تقدم شرطة الأمم المتحدة الدعم التشغيلي وتساعد في إصلاح أجهزة الشرطة، وحيثما تُعطى الولاية المناسبة، فإنها تضطلع بمهام الشرطة المؤقتة. ويسرني أن أتشاطر بعض الأمثلة عن كيفية الوفاء بولاياتنا.

أولاً، تعمل شرطة الأمم المتحدة الآن على أساس من عقيدة شُرطية متينة، تتمثل في "الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية"، الذي وُضع في شراكة وثيقة مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومع أفراد شرطة مهنيين من جميع أنحاء العالم. وأتاح ذلك، على سبيل المثال، اعتماد نهج شامل في عمليات الشرطة وبناء القدرات والتنمية. ولا يقتصر تركيز شرطة الأمم المتحدة الآن على نقل المهارات الأساسية فحسب، بل أيضاً على تعزيز مؤسسات الشرطة للدولة المضيفة. فهي توفر التوجيه والمشورة على مستوى القيادة، مسترشدة بالتشاور الوثيق مع الدولة المضيفة. وسيطلع المفوض مونسوت المجلس على المزيد في هذا الصدد. ويُترجم هذا العمل إلى تحسن في إدارة الموارد البشرية والتوظيف والأسطول ونظم المشتريات وآليات الرقابة الداخلية الصارمة وزيادة في التواصل مع المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يسمح لنا أيضاً الإطار الإرشادي الاستراتيجي بتحسين الكفاءة في تكوين قوات الشرطة وقياس الأداء. وتمكّننا عمليات التوظيف المبسطة من الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات الدولة المضيفة والبعثة وتحديد مجموعات المهارات اللازمة في هذا الميدان.

وشعبة الشرطة أيضاً بصدد وضع الصيغة النهائية لإطار المساءلة عن أعمال شرطة الأمم المتحدة، على النحو الذي دعا إليه تقرير الأمين العام للعام الماضي (S/2016/952).

ثانياً، تؤدي شرطة الأمم المتحدة دوراً فريداً ومتزايد الأهمية في حماية المدنيين، وذلك من خلال خدمات الشرطة الموجهة نحو المجتمع المحلي والقائمة على الاستخبارات. وعندما تباشر

السيد يعقوب (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أعرب عن امتناني لهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن المسألة الهامة المتمثلة في تعزيز قدرات قوات الأمن في مالي في معركتها ضد الجريمة المنظمة والإرهاب.

تعاني مالي من عودة الهجمات الإرهابية في الشمال، وعلى نحو متزايد في وسط البلاد، ضد قوات الدفاع والأمن في مالي، فضلاً عن قوات الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعمليات برخان والسكان المدنيين. وخلال الزيارة الأخيرة، تمكن أعضاء المجلس من تقييم عواقب تلك الهجمات.

وفي الفترة بين عام ٢٠١٣ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، أصابت الهجمات المباشرة وغير المباشرة ٣٨٧ من حفظة السلام وقتلت ٨٦ فرداً من البعثة، في حين تعرض ١٧٢ من موظفي المنظمات الإنسانية غير الحكومية لأعمال عنف متعددة، بما في ذلك عمليات الإعدام والاختطاف. وتعاني القوات المالية والسكان المدنيون أيضاً، وصباح هذا اليوم تحديداً قتل ستة مدنيين وأصيب ١٠ آخرون في انفجار عبوة ناسفة في منطقة غاو.

والحالة مقلقة بنفس القدر من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، فإن أكثر من ٥٠٠ مدرسة في وسط وشمال البلد لا تزال مغلقة. وتشهد العصابات الإجرامية نجاحاً بفضل الموارد الهائلة التي تدرها من جميع أنواع الاتجار، ومن خلال الاستعاضة عن الدولة بتوفير الأمن والخدمات الاجتماعية الأساسية لسكان مناطق نفوذها، حيث يتردد السكان المحليون في التعاون مع قوات الدفاع والأمن المالية أو القوات الدولية خوفاً من الانتقام.

كما أن الحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية ليست مثالية. وفي هذا السياق، كما يعلم الأعضاء، تسعى دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى إنشاء قوة مشتركة

الشرطة من الدول الأعضاء. وفي كانون الأول/ديسمبر. في أديس أبابا، تشارك الأمانة العامة مع الاتحاد الأفريقي في استضافة أول دورة من أربع دورات لتنمية قدرات القيادة لدى الإناث من كبار ضباط الشرطة من أجل إعداد الجيل القادم من قيادات الشرطة من النساء لتولي مناصب القيادة الدولية.

أخيراً، وفيما يتعلق بمسألة السلوك والانضباط، فقد تلقت شرطة الأمم المتحدة توجيهات تنفيذية بشأن تنفيذ القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦). وإذا اقتضى الأمر، لن تتردد الإدارة في استبدال وحدات الشرطة من البلدان التي عجزت عن مساءلة الجناة.

وإذ نطالب بالمزيد من عناصر الشرطة لدينا، لا بد لنا أيضاً من بذل جهد إضافي لضمان رفاههم وسلامتهم وأمنهم في الميدان. نحتاج أيضاً إلى تزويد حفظة السلام من الشرطة بأحدث المعدات لزيادة وعيهم بالحالة، ولكي يكونوا أقدر على الاستجابة للتهديدات التي يتعرض لها أفراد البعثة. وأعتقد أنه يجب علينا أيضاً معالجة التفاوت في شروط الخدمة بين مختلف أنواع أفراد الشرطة، الأمر الذي يؤثر سلباً على معنوياتهم.

ومناقشة اليوم لن تحل جميع تحديات حفظ السلام التي يواجهها أفراد الشرطة. ومع ذلك، يحدوني الأمل في أن يساعدنا ذلك على مواصلة تعبئة الدعم الدولي لشرطة الأمم المتحدة والبناء على الزخم الذي تولد عن أول قرار لمجلس الأمن بشأن شرطة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤، وكذلك القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧)، الذي اتخذ اليوم، وأول اجتماع قمة لرؤساء شرطة الأمم المتحدة. وإنني أتطلع للاستماع إلى آراء المجلس وكيف يمكننا تعزيز شرطة الأمم المتحدة معاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد يعقوب.

وتنفيذ ولايتنا حافل بالتحديات، لا سيما فيما يتعلق بعملية إصلاح قطاع الأمن، التي تؤدي ثمارها ولكن ببطء شديد. وثمة تحديات أخرى تكمن في ضعف إدارة قطاعات العدل والأمن والدفاع، وحجم أراضي مالي والمناخ وسهولة اختراق الحدود والعقبات المتعددة التي تحول دون تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة، والعجز في نشر الشرطة المتخصصة والناطقة بالفرنسية والمركبات المدرعة المتاحة لوحدة الشرطة المشكلة.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت حتى الآن، لا يزال النسيج الاجتماعي والأمني مستمرا في التدهور بشكل خطير في منطقة الساحل. ولذلك فإن رأي المتواضع هو أن بلدان المنطقة دون الإقليمية في منطقة الساحل والبلدان المجاورة لها يمكن أن تستفيد من اتباع نهج أكثر فعالية يركز على دمج الاستراتيجيات القطاعية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر بأن شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومختلف الجهات المعنية تدعم بشدة قوات الدفاع والأمن المالية في القيام بأنشطتها - الإصلاح وإعادة الانتشار - على الرغم من العديد من التحديات، وكذلك القيود فيما يتعلق بالموظفين واللوجستيات، التي تواجهها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد يعقوب على إحاطته الإعلامية.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن للسيد مونشوت.

السيد مونشوت (تكلم بالفرنسية): أود أن أسلط الضوء اليوم على الممارسات الجيدة التي ظهرت أثناء الانتقال بعنصر الشرطة من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التي بدأت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، في مجال حيوي من ولايتنا، وهو تعزيز

لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية - وفي صميمها التحقيق وقمع الجريمة على نحو أفضل. واتساقاً مع القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، تسعى البعثة إلى دعم مؤسسات الدفاع والأمن بعد إصلاحها للإسهام في استعادة سلطة الدولة وعودة الخدمات الاجتماعية الأساسية لاحقاً، على النحو الوارد في اتفاق السلام والمصالحة.

وتدعم البعثة أيضاً وضع استراتيجية وطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب. وهذه الرؤية يجب أن توحد جميع الهيئات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة، على وجه الخصوص، من أجل منع التهديدات المرتبطة بالإرهاب. وهذا يفسر الأهمية والحاجة الماسة إلى وضع تدابير أمنية محلية فعالة، حيث وضعت البعثة مفهوماً مفصلاً لإشراك السكان المحليين في تحديد التحديات الأمنية الخاصة بها وحلها.

وسواء كانت شرطة البعثة تعمل بمفردها أو بالتنسيق مع الشركاء، فإنها تدعم بناء قدرات هياكل مالي لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. وعلى المستوى الاستراتيجي، أسهمت الأمم المتحدة في صياغة استراتيجية وطنية لضمان مراعاة المنظور الجنساني. ومن خلال أنشطتها لبناء القدرات، قامت البعثة بتدريب ما يقرب من ٢٤ ٠٠٠ من أفراد قوات الأمن، منهم ٣٨٥ ١ في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. وتشارك البعثة أيضاً في تشييد الهياكل الأساسية وتحديداتها، وتوفير المعدات والدعم التشغيلي للاشتراك في المواقع وجهود التنسيق، ولا سيما الوحدات التسع المتخصصة التي توفر البعثة من خلالها المشورة والدراية الفنية.

وتتحققا لذلك، تواصل شرطة البعثة دعم عمل الوحدة القضائية المتخصصة لمالي، وأتاحت مختبرها العلمي والفني للشرطة، مع دعم إنشاء مختبر وطني مماثل. وقد تناولت فرقة التحقيقات المتخصصة وحدها ٧١ حالة تتصل بالإرهاب وغسل الأموال وتهريب الأسلحة والاتجار بالبشر.

وتم تنفيذ البرنامج في أربع مراحل متتالية حسب المواعيد النهائية المحددة لإغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وكان تنفيذ مشروع تجريبي في إحدى المقاطعات معياراً للعملية برمتها، ويمكن تقييمه للجنة الرصد من إدخال التغييرات اللازمة قبل نشره في مقاطعات أخرى في البلد. وتتطوي المراحل الثلاث اللاحقة على تنفيذه في تسع مقاطعات أخرى ليختتم في الجزء الغربي من البلد، الذي يضم العاصمة.

وبغية التشجيع على المشاركة والقبول والملكية، قمت أنا والمدير العام للشرطة الوطنية الهايتية في جميع أنحاء البلد بقيادة ما مجموعه ١١ مائدة مستديرة مع مسؤولين منتخبين وقضاة وموظفين من كلتا القوتين. وقد وضعت قائمة الوظائف والمهارات لإطلاع البلدان المساهمة بقوات على هذه التطورات من خلال شعبة الشرطة، فضلاً عن تشجيعهم على تقديم الموارد المناسبة لتعيين موظفات لديهن المهارات والمؤهلات المطلوبة حيث يجب تمثيلهن على نطاق أوسع. وتم تدريب خبراء الشرطة الدولية مع خبراء الشرطة الوطنية الهايتية في المراحل الأولى، وحصلوا على وثائق - مقدمة لأول مرة من خلال جهود مشتركة بذلتها الركائز التشغيلية والإنمائية لعنصر الشرطة - حددت مختلف مجموعات المهارات ونشرتها.

وختاماً، من الواضح أن هذا البرنامج هو محور التركيز الرئيسي لعنصر الشرطة، وأن هذا الإصلاح، الذي ينفذ وفقاً للمواعيد النهائية المقررة عملاً بالقرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، لن يتمكن من إحراز التقدم وبدء العمل على النحو الأمثل إلا إذا تلقى عنصر الشرطة الدعم اللازم للاضطلاع بعمله، بما في ذلك المعدات، ولا سيما فيما يتعلق بالمركبات والهياكل الأساسية والطائرات العمودية الجيدة الأداء، من جهة، والموارد البشرية، بما في ذلك تخصيص ٢٩٥ موظفاً، المأذون بهم، من جهة أخرى. وعلى الرغم من أننا قد أثبتنا أن بوسعنا تقديم الكثير بموارد قليلة، فإن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً.

قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. لقد أظهرت تلك الفترة الانتقالية اثنين من التحديات الرئيسية لعنصر الشرطة.

يتعلق التحدي الأول بضمان الإدارة السلسة لتخفيض الوحدات بنسبة ٦٩ في المائة، أي تخفيض عدد موظفي الشرطة الدولية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من ٩٥١ موظفاً إلى ٢٩٥ موظفاً في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وقد أصبح ذلك ممكناً بفضل التخطيط الدقيق للخروج، استناداً إلى الهيكل المبتكر للجنة مكرسة لتجديد عقود ضباط الشرطة الدولية.

ويشمل التحدي الثاني الحاجة إلى تكييف جهودنا مع الحالة الجديدة في المجال الحيوي المتمثل في بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك تعزيز المساواة بين الجنسين. وتمشيا مع المبادئ التوجيهية التي قمت بوضعها بموافقة المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية، تم إعداد نسخة أخرى من النموذج السابق. وقد صممت لكفالة أكبر قدر ممكن من السلاسة في الانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وتوفير نهج جديد لنقل المهارات على نطاق آخر. ويكمن الهدف منها في إحداث تغيير ثقافي واستراتيجي في الطريقة التي يتم بها دعم الشرطة الوطنية الهايتية.

ويستند البرنامج - المعروف باسم برنامج التوجيه والدعم - إلى توجيه الإدارة العليا للشرطة الوطنية الهايتية، ولا سيما في مجالات القيادة والتحكم، والتخطيط التشغيلي، والتنظيم الإداري. وبناءً على ذلك، تم تكليف ٢٠٥ من الخبراء الدوليين في وحدة خارجية، ووحدة هيكلية خارجية، تم إرفاقها بالشرطة الوطنية الهايتية، إلى جانب ١٥٠ من كبار ضباط الشرطة الهايتية، ممن يشغلون مناصب المسؤولية في الإدارة العامة ومديريات المقاطعات والمديريات المركزية، فضلاً عن الوحدات المتخصصة. وتم اختيار ضباط شرطة الأمم المتحدة الذين تم نشرهم في هذا البرنامج على أساس خبراتهم المهنية ومهاراتهم اللغوية، فضلاً عن خبرتهم في المجالات المطلوبة.

قوات الشرطة السودانية، فإننا ندعم التطوير المؤسسي للشرطة تمثيلاً مع برنامجنا المشترك لسيادة القانون وحقوق الإنسان.

كما أود تقديم إفادة موجزة بشأن إعادة تشكيل عنصر الشرطة. لقد نجحنا في الانسحاب من ١٤ موقعا من مواقع الأفرقة مع مواجهة الحد الأدنى من التحديات. وأعدنا وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة إلى الوطن، في حين لا تزال إعادة المعدات المملوكة للوحدات جارية. كما تم فصل وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة عن العسكريين وتم نقلهما إلى موقعين من مواقع الأفرقة الستة المخصصة لإعادة التشكيل.

تمت مواجهة بعض التحديات، وتجري معالجتها الآن في مواقع الأفرقة الأربعة، وقاعدتي العمليات المؤقتة، اللتين سيتم تنفيذهما في المرحلة الثانية. ولم تكن عملية الإشراف والرصد لمواقع الأفرقة المغلقة سهلة، نظرا لتأثير حالة الطرق والأحوال الجوية على حركتنا. وتختلف الأعداد والقدرات العسكرية عن أعداد وقدرات وحدة الشرطة المشكلة، مما سيؤثر على النتائج الممكن تحقيقها في مواقع الأفرقة تلك.

ويسعى عنصر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، جاهدا لتنفيذ ولايتنا بطريقة مراعية للاعتبارات الجنسانية. ويتوجیه من استراتيجية الأمين العام المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين، فإننا قد دافعنا عن توفير الموظفين المهرة ونشكر الدول الأعضاء على الاستجابة للنداء المرتبط بذلك. وتشمل شرطة البعثة الآن ٢٠ في المائة من الشرطيات المعارات من الحكومات، وأربع موظفات من الفئة الفنية من بين ١٦ موظفا، ويجري توظيف شرطيتين إضافيتين. ويتم نشر الرجال والنساء في مواقع الأفرقة، وفي مقرات القطاع، حيث يقومون بمختلف المهام. وتشجع النساء على التقدم لمناصب قيادية، وأجرينا حلقات عمل للتدريب على القيادة لدعم بناء الثقة لديهن وتوجيههن. كما تواصل شبكة نساء شرطة العملية المختلطة الاجتماعات وتشجع على تمكين النساء. ويعد الرجال أيضا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مونشوت على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ماكوتوس.

السيدة ماكوتوس (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لموافاة مجلس الأمن بمعلومات عن عمل عنصر الشرطة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

لقد منح القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧) الأولويات الرئيسية لولاية العملية المختلطة. وتتمثل الأولوية الأولى في حماية المدنيين في جميع أنحاء دارفور. ويشمل ذلك وجود دوريات نشطة في المناطق الأكثر عرضة لنشوب النزاعات والتي تضم أعدادا كبيرة من المشردين داخليا، وتأمين مخيمات المشردين داخليا والمناطق المتاخمة وطرق الهجرة لضمان تقديم استجابة أكثر فعالية للتهديدات باستخدام العنف ضد المدنيين. وبصورة أكثر تحديدا، قمنا بتسيير عدة آلاف دورية دعما لتوفير الحماية المادية للمدنيين، بما في ذلك أكثر من ٢٣٠٠ دورية لبناء الثقة في مخيمات المشردين، وأكثر من ٢٦٠٠ دورية لتلبية الاحتياجات الأمنية للمشردين داخليا، لا سيما النساء والأطفال الذين يمارسون أنشطة لكسب العيش خارج المخيمات. وبالإضافة إلى ذلك، قامت شرطة العملية المختلطة بأكثر من ٥٠٠ دورية مشتركة مع متطوعي الخفارة المجتمعية، وتولت إدارة النظام العام أثناء توزيع المساعدة الإنسانية.

وتكمن الأولوية الثانية للولاية في تهيئة بيئة توفر الحماية بإشراك المجتمعات المحلية في مبادرات الخفارة المجتمعية ودعم بناء قدرات الشرطة السودانية في دارفور. ويشارك متطوعو الخفارة المجتمعية مع المجتمع المحلي في مسائل مختلفة، مثل الدعوة إلى المشاركة في برنامج الحكومة لجمع الأسلحة، وحث المشردين داخليا والأفراد النظاميين السودانية على احترام المنطقة العازلة وتجنب الاستفزاز أثناء الزيارات الرئاسية. وفيما يتعلق ببناء قدرات

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة مكتوس على إحاطتها الإعلامية. وأتوجه كذلك بالشكر إلى المتكلمين على إحاطاتهم الإعلامية القيّمة.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة تاشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام السيد لاكروا، ومفوضي الشرطة على إحاطاتهم الإعلامية. ومن المثير أن نسمع عن العمل الذي يقومون به، والتحديات التي يواجهونها يوميا لإنجاز مهمتهم. ومن الواضح لنا أن عمل الشرطة هو جزء أساسي من عمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أود أيضا أن أشكر إيطاليا على عرض نص القرار الذي اتخذناه اليوم، القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧). إنه يشكل حقا خطوة هامة في اتجاه تحسين أداء شرطة الأمم المتحدة.

ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في جهودنا لجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر فعالية في اتباع استراتيجية خروج واضحة. وتعتمد قدرة بعثات حفظ السلام على إنجاز عملها والمغادرة، على قدرتنا الجماعية على تعزيز قدرة الدولة على ضمان سلامة مواطنيها. وللأسف، كما شهدنا في العديد من البلدان مع بعثات حفظ السلام، فإن الحكومات المضيفة غالبا ما تفتقر ليس فقط إلى القدرات في مؤسسات قطاعها الأمني، ولكن إلى الشرعية الأساسية أمام المواطنين الذين من المفروض أنهما توفر الحماية لهم.

وفي هذه السياقات، يجب ألا يقتصر بناء القدرات على مؤسسات القطاع الأمني، وإنما إعادة تحديد مفهوم الإنجازات التي من المفروض أن تحققها مؤسسات البلد العسكرية والسياسية والقضائية. ويتطلب ذلك بناء هيكل أمني متكامل يسعى إلى ضمان سلامة المواطنين بدلا من استمرار أمد الحكومات التي

جزءا من الشبكة، ويسرني الإشارة إلى وجود المزيد من الرجال مقارنة بالنساء في أحد القطاعات.

وتلك مجرد أمثلة قليلة على العديد من الجهود الداخلية المبذولة، ونحن نساعد أيضا قوات الشرطة السودانية في دارفور على تعميم المنظور الجنساني وندعوها إلى ذلك. وهناك وعي أكبر الآن، ولكن تظل النساء قليلات من حيث العدد، ولا تتولى أي منهن مناصب قيادية. ونعمل على بعض المشاريع التي نأمل، في حال دعمها المانحون، أن تؤدي إلى تحقيق نتائج مهمة. إن ذلك التقدم ضروري إذا أردنا أن ندعم دعما كاملا منع وإدارة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والعنف الجنسي والجنساني في دارفور. ويستمر تلقي الدوريات للمعلومات، لكن بعض الضحايا أصيبوا بصدمة كبيرة ويخشون الوصم، مما يجعلهم لا يبلغون. ويتعين القيام بالمزيد من الدفاع عن أولئك الضحايا، وتقديم الدعم لهم.

وتظل النساء في دارفور، الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجال الاقتصاد، وسبل كسب الرزق والأنشطة المدرة للدخل، لأن العديد من الرجال لا يزالون يتجنبون المغامرة، بسبب خوفهم من القتل. وبسبب الجهود التي يبذلونها، فإن بعض النساء يتعرضن للاغتصاب أو التحرش أو الاعتداء. ويلزم القيام بالمزيد من العمل لدعم هؤلاء النساء من خلال الأنشطة الاقتصادية الآمنة المدرة للدخل. وبطبيعة الحال، سيكون من المفيد أكثر إذا عززت قوة الشرطة السودانية في دارفور قدرتها على التحقيق ومحاكمة الجناة.

ولكي نحصل على المزيد من حفظة السلام من الإناث، يتعين أن تشمل أجهزة الشرطة نفسها تمثيلا وطنيا نسبيا. والنساء بحاجة إلى المزيد من التدريب والإرشاد لبناء الثقة في أنفسهن. وثمة حاجة إلى المزيد من الأمثلة التي تشكل قدوة. والدول الأعضاء بحاجة إلى إعارة المزيد من النساء المؤهلات لشغل مناصب كبيرة.

شرطة الأمم المتحدة وتنفيذها، فضلا عن الدعوة إلى تحديد معايير أوضح للأفراد والمعدات والعمليات والأداء ومساعدة أجهزة الشرطة في الدولة المضيفة.

نرحب أيضا بالجهود الرامية إلى جمع وإدارة وتحليل البيانات المتعلقة بالاحتياجات التشغيلية لحفظ السلام وأداء الوحدات الميداني لدعم صنع القرار القائم على الأداء. وعلى مدى السنوات الـ ١٤ الماضية، أثبتت الولايات المتحدة التزامها القوي بتحسين أداء شرطة الأمم المتحدة باستثمار أكثر من ٤٠ مليون دولار مباشرة في تدريب ودعم ١٦ ٠٠٠ شرطي من ١٥ بلدا. إننا نعتبر الشراكات التي دعا إليها قرار اليوم، عاملا حاسما لمواصلة بناء القدرات على نشر الأفراد المؤهلين والمدرين تدريبا جيدا في عمليات حفظ السلام.

وفي نهاية المطاف، فإننا ندرك الدور الأساسي الذي تقوم به شرطة الأمم المتحدة في بناء قدرات الدول المضيفة على كفالة سلامة جميع مواطنيها وتهيئة الظروف المواتية لاختتام البعثات. ويمثل قرار اليوم خطوة هامة في اتجاه ضمان قدرة شرطة الأمم المتحدة على المساعدة على إحلال السلام الدائم والمستدام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للرئاسة الإيطالية على مبادرتها لعقد هذه الجلسة بشأن أنشطة قوات الشرطة التابعة للأمم المتحدة. ونشعر بالامتنان لوكيل الأمين العام جون - بيير لأكروا على إحاطته الإعلامية. كما نشكر مفوضي الشرطة الثلاثة، من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على إطلاعنا على خبراتهم الميدانية. ولا يساور بلدي الشك في أننا قد استفدنا بالفعل من الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

تفتقر إلى المشروعية أمام مواطنيها. وتضطلع الشرطة بدور حاسم في جعل تلك الرؤية حقيقة واقعة.

وفي إطار الانتقال مؤخرا من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، فإننا قد شهدنا الدور الأساسي الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في العمل مع القوات الوطنية على صون الأمن والاستقرار مع السعي إلى بناء قدرة الشرطة الوطنية الهايتية. ونأمل أن تجد البعثة الجديدة شريكا راغبا وملتزما في الحكومة الهايتية، مع شروع البعثة في تنفيذ برنامجها المتعلق بسيادة القانون. وبالمثل، تواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إعادة تشكيلها المقررة، وسيكتسي دور قوات الشرطة في البعثة أهمية أكبر، فيما يخص بناء القدرات المحلية.

إن التحديات في مالي، مختلفة وكبيرة. وتساعد شرطة الأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، سلطات مالي على التصدي للجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات الذي يوجب الحركات الإرهابية في المنطقة، كما شهدنا خلال زيارتنا التي أجراها مؤخرا مجلس الأمن إلى منطقة الساحل. وتشكل هذه المساعدات وبناء القدرات عنصرا حاسما، كجزء من مجموعة أكبر من المساعدات، لتهيئة بيئة تفضي إلى حل لحمل النزاع.

ولا يمكن أن يشكل أفراد الشرطة مواطنين من الدرجة الثانية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب أن تبدي بيروقراطية الأمم المتحدة نفس القدر من الدمج بين العناصر العسكرية والشرطية والقضائية، التي نسعى إلى تطويرها في البلدان المضيفة، من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب باستمرار دمج الخبرة الفنية لأفراد الشرطة، في ولايات وهيكل صنع القرار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في كل من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ونحن نرحب بتشديد هذا القرار على تعزيز عقيدة

إنفاذ القانون الأخرى، فضلا عن استعادة وتعزيز السلامة العامة والحفاظ على سيادة القانون، لا غنى عنها. إننا نعتقد أنه ينبغي أن تكون الملكية الوطنية المبدأ التوجيهي لشرطة الأمم المتحدة عند دعم الدول المضيفة في بناء وتطوير قدرات قوات الشرطة المحلية. وكذلك ينبغي الاسترشاد بالثغرات في القدرات الوطنية للدول المضيفة في تكوين عناصر شرطة الأمم المتحدة، لا سيما أثناء عمليات التخطيط والاستقدام وتوفير التوجيه والتدريب.

وكذلك تظل إدارة المهام المدنية التي تضطلع بها شرطة الأمم المتحدة، حيثما أذن بها، بما في ذلك في منع العنف ضد النساء والأطفال في سياق حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والتصدي له، أساسية. وفي هذا الصدد، سيكون لنشر ضابطات الشرطة تأثير عملي وإيجابي في كسب ثقة المجتمعات المحلية. وذلك ما يجعل زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أمرا بالغ الأهمية. وإنه له من دواعي فخرا أن نشير إلى أن إثيوبيا هي أحد كبار المساهمين في ذلك الصدد.

وما من شك في أنه يلزم أن تكون ولايات حفظ السلام المتصلة بأنشطة الشرطة واضحة وقابلة للتحقيق. وينبغي للبلدان المساهمة بأفراد شرطة، بطبيعة الحال، كفالة أن القوات التي تنشرها في الميدان - فرادى ضباط الشرطة ووحدات الشرطة المشكلة وأفرقة الشرطة المتخصصة - مدربة ومجهزة جيدا من أجل تنفيذ تلك الولايات.

وعلاوة على ذلك، للأمانة العامة دور رئيسي تضطلع به، بما في ذلك من خلال تحسين فعالية الإعداد الاستراتيجي لأفراد الشرطة بالتخطيط الأفضل والخبرات المناسبة والمهارات اللغوية والتأهب التشغيلي. ولذلك، يظل النهوض بالاتساق التشغيلي لشرطة الأمم المتحدة داخل منظومة الأمم المتحدة مهما للغاية. ونحن نعتقد، في هذا الصدد، أن التعاون الثلاثي فيما يتعلق بأعمال الشرطة فيما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات

ونرحب باعتماد القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧) ونشيد بإيطاليا، بوصفها القائمة على الصياغة، على تيسيرها المفاوضات بشأن القرار، الذي نأمل أن يسهم في تعزيز دور شرطة الأمم المتحدة.

وتسلم إثيوبيا بالدور الهام الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة فيما يخص تعزيز الاستقرار وتحقيق التنمية في الأجل الطويل، في البلدان المتضررة من النزاعات. وقد تغيرت المناطق التي يتم فيها نشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تغيرا كبيرا. ولم تكن أهمية شرطة الأمم المتحدة حاسمة بالقدر التي هي عليه الآن، في ضوء التغيير المناظر في ديناميات النزاع، وتغير حجم وتعقيد ولايات حفظ السلام وتطور الاتجاهات نحو عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد.

وقد تمكنا، خلال زيارتنا إلى بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أن نرى عن كثب الدور الحاسم الذي يؤديه عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. إننا نتفق مع ما ذكره المفوض يعقوبا في وقت سابق. كما نقدر ما يقوم به عنصر شرطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على النحو الذي بينه مفوض الشرطة مأكوتوس، بما في ذلك ما بدا من مراعاة للمنظور الجنساني.

لقد أصبحت شرطة الأمم المتحدة عنصرا حيويا في عمليات حفظ السلام، لا سيما في الاضطلاع بالمهام المتصلة بدعم قدرات مؤسسات إنفاذ القانون في الدول المضيفة. كما أن الدور الذي تضطلع به عناصر شرطة الأمم المتحدة في تيسير الانتقال من حفظ السلام إلى التنمية وبناء السلام بالغ الأهمية. وتظهر التجارب السابقة والأخيرة، كذلك في ليبيريا وكذلك في حالات أخرى، نجاحا واضحا لشرطة الأمم المتحدة في بناء السلام والحفاظ على السلام. وعلى وجه الخصوص، كانت مهامهم في دعم الدول المضيفة من خلال رصد وإعادة تشكيل قوات الشرطة المحلية والتدريب وإسداء المشورة إلى مؤسسات

لتحقيق الاستقرار في هايتي والاستعداد للانتقال إلى شكل جديد لوجود الأمم المتحدة في البلد. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي أن تقدم دعماً حاسماً في النهوض بتلك التحولات الهامة وتوطيد التقدم المحرز. وإننا لعلّى ثقة تامة من أن البعثة الجديدة ستنتج بشكل فعال المهام التي كلفت بها، بما في ذلك مواصلة دعم وتطوير الشرطة الوطنية الهايتية.

لقد تطورت التحديات التي تواجه عنصر شرطة الأمم المتحدة في الميدان تطوراً كبيراً وتقتضي اهتماماً تاماً من المجلس. وعلى الجانب الآخر من الكرة الأرضية، تظل التهديدات غير المتناظرة في أفريقيا تمثل مسألة تثير قلقاً خاصاً في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. فقد كان أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من بين أشد الأشهر فتكاً بحفظة السلام الذين يعملون في مالي. وتدين أوكرانيا بقوة الهجمات الإرهابية الأخيرة على أفراد البعثة المتكاملة.

لا يزال استمرار عدم الاستقرار في مالي يشكل أحد العوامل الرئيسية التي تتسبب في امتداد أعمال العنف إلى البلدان المجاورة. وما زلنا نرى، في ذلك الصدد، أن إصلاح قطاع الأمن ونشر قوات الشرطة والدفاع والأمن المالية في جميع أنحاء البلد لمكافحة الجماعات المتطرفة العنيفة والمحافظة على القانون والنظام أمور تمس الحاجة إليها. وبالنظر إلى أن البعثة لا تزال تمثل الهدف الرئيسي للهجمات الإرهابية، علاوة على تزايد درجة تعقيد هذه الهجمات، فإننا مقتنعون بأنه ينبغي أن يكون تعزيز سلامة وأمن أفراد الشرطة وحفظة السلام من بين المهام ذات الأولوية القصوى للأمانة العامة.

يجب أن تكون شرطة الأمم المتحدة على قدر كاف من الاعداد للاضطلاع بمهام معقدة في منع وتخفيف وحل النزاعات العنيفة والمساهمة في البناء المبكر للسلام والمصالحة. وأود أن أسلط الضوء، في ذلك الصدد، على عدة نقاط نعتبرها هامة لمواصلة تحسين كفاءة شرطة الأمم المتحدة.

وبأفراد شرطة والأمانة العامة أساسي لتعزيز فعالية شرطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

أخيراً، قدمت إثيوبيا مساهمات متواضعة جداً لشرطة الأمم المتحدة، بمن فيهم ضباط الشرطة الذين خدموا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي اختتمت ولايتها لتوها، وهي بصدد الانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام إثيوبيا بتعزيز مشاركتها ومساهماتها في شرطة الأمم المتحدة في السنوات القادمة.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن شرطة الأمم المتحدة. كما إننا نشيد بقيادة الرئاسة الإيطالية في الإعداد للقرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧)، الذي اتخذناه للتو، والتفاوض عليه.

وأعرب عن الامتنان لوكيل الأمين العام جان - بيير لأكروا على إحاطته الإعلامية الشاملة. إننا ممتنون بشكل خاص لمفوضي الشرطة الذين قدموا إلينا إحاطات إعلامية اليوم.

تدعم أوكرانيا، بوصفها بلداً نشطاً في المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة شرطة الأمم المتحدة في العمليات الميدانية، دعماً كاملاً. ونلاحظ أنه على الرغم من التحديات التي تواجه الأفراد النظاميون في الأمم المتحدة، فإن لوحات شرطة الأمم المتحدة سجل متين من الإنجازات. فقد اضطلع عنصر شرطة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على سبيل المثال، بدور هام في كفالة الاستقرار والأمن أثناء أوقات بالغة الصعوبة بالنسبة لهايتي. فقد كانت مساهمته في تعزيز قدرة مؤسسات الدولة، ولا سيما الشرطة الوطنية الهايتية، منقطعة النظير.

ويشهد الانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، على كل من النجاح في إنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكر، بدوري، الرئاسة الإيطالية على عقد إحاطة اليوم الإعلامية. كما أتوجه بالشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية، السيد جان - بيير لأكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ومفوضي شرطة كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والعمليّة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

لقد اتخذ مجلس الأمن - باتخاذ القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) - أول قرار له يتعلق بأنشطة شرطة الأمم المتحدة وأكد على أن عمل الشرطة يسهم إسهاما قيما في عمليات حفظ السلام. إن تزايد صلة وأهمية عمل الشرطة في عمليات حفظ السلام كان واضحا في عقد مؤتمر القمة الأول لرؤساء الشرطة في حزيران/يونيه، حيث اجتمع وزراء الداخلية ورؤساء الشرطة وكبار المسؤولين من أكثر من ١٠٠ دولة عضو لتحليل تطور عمل شرطة الأمم المتحدة.

ترحب أوروغواي باتخاذ القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧) اليوم بالإجماع، الذي يؤكد مدى الاهتمام بهذه المسألة. وبهذا القرار يبين مجلس الأمن بوضوح الدور المحوري الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في جهود حفظ السلام وصون الأمن الدولي. وفي ذلك الصدد، يوفر القرار مرشدا استراتيجيا للمساعدة على تعزيز الجهود التي تبذلها الشرطة ويكفل أيضا قدرتها على مواصلة تعزيز جهودها بما يتسق مع إصلاح عمليات حفظ السلام. وبالتالي، أود أن أشكر الرئاسة الإيطالية على أخذ زمام المبادرة في صياغة القرار. وأود أيضا أن أشكر أعضاء المجلس الآخرين على روحهم البناءة طوال المفاوضات، والتي مكّنتنا من التوصل إلى نص توافقي وطموح.

إن أوروغواي بلد مساهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وملتزم بها التزاما ثابتا. وما فتئ بلدي يساهم بأفراد

أولا، تؤيد أوكرانيا تطوير الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية، الذي يجب أن يوفر أساسا متينا لتعزيز التعاون الدولي بشأن عمل شرطة الأمم المتحدة. وينبغي أن يعتبر بذل المزيد من الجهود لكفالة التنفيذ الكامل للإطار الإرشادي الاستراتيجي من قبل جميع عناصر شرطة الأمم المتحدة في الميدان أمرا ذا أولوية.

ثانيا، يجب تعزيز تدريب أفراد شرطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قبل النشر وفي إطار البعثة. ومركز تدريب الشرطة على حفظ السلام في أوكرانيا، بدورته التدريبية قبل النشر المجازة من قبل الأمم المتحدة، هو إحدى مساهماتنا في ذلك المسعى.

ثالثا، يجب تزويد عمليات حفظ السلام بولايات قادرة على التكيف وتكنولوجيات متقدمة، لكي تسهم إسهاما فعالا في كفالة الأمن والنظام العام، بما في ذلك وقف التدفقات غير المشروعة عبر الحدود للأسلحة والعناصر الإجرامية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى جانب المرتزقة. ويجب أن يكون لدى عمليات حفظ السلام الوسائل والموارد الملائمة اللازمة لفعالية الرصد والتحقق من اتفاقات وقف إطلاق النار والترتيبات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك نزع السلاح.

وأخيرا، من المهم الحفاظ على الدينامية في تسجيل التزامات وحدات الشرطة المشكلة من خلال نظام تأهب قدرات حفظ السلام. فتشكيل القوات ونشرها في الوقت المناسب، شرط مسبق لنجاح أي بعثة. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي الحفاظ على التعاون الثلاثي بين البلدان المساهمة بأفراد شرطة والأمانة العامة والمجلس ومواصلة تطويره. وتأتي على نفس القدر من الأهمية المشاركة القصوى للمرأة في أنشطة السلام التابعة للأمم المتحدة، كما أشار مفوض الشرطة ماکوتوس عن صواب.

وأختتم بالإشادة بمفوضي الشرطة الحاضرين معنا اليوم وبأفراد وحداتهم على تفانيهم في خدمة الأمم المتحدة.

السيدة إيرينا شولجين - نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لأكروا ومفوضي الشرطة على إحاطاتهم الإعلامية القيمة لمجلس الأمن اليوم. وأرحب أيضا بمستشار شرطة الأمم المتحدة الجديد، السيد لويس كاريلهو، وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر سلفه، السيد ستيفان فيلر على خدماته. وأود القول أيضا إنه مما يبعث على الشعور بالارتياح والسرور أن نرى جميع هذه القبعات الزرقاء هنا في المجلس اليوم. فهم عنصر أساسي في تقديم الخدمات الأمنية وبناء القدرات، علاوة على كونهم عنصرا أساسيا أيضا في إرساء سيادة القانون والإسهام في تحقيق السلام المستدام في الأجل الطويل.

لقد اتخذ المجلس ذلك القرار التاريخي ٢١٨٥ (٢٠١٤) - وهو أول قرار مكرس حصرا لشرطة الأمم المتحدة - في عام ٢٠١٤. وإلى جانب القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) بوصفه نقطة انطلاق ولجنة أساسية - اتخذنا اليوم القرار ٢١٨٥ (٢٠١٧) بشأن شرطة الأمم المتحدة الذي يستند إلى إرثه. ولزيادة تعزيز شرطة الأمم المتحدة، فإن بإمكاننا الاستفادة من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن عمل الأمم المتحدة الشرطي (S/2016/952) والاستعراض الخارجي لشعبة الشرطة في أيار/مايو ٢٠١٦. ويمكننا - على أساس تلك اللبنة الصلبة - أن نواصل تعزيز دور العمل الشرطي في مجالي منع نشوب النزاعات وتعزيز سيادة القانون وحماية المدنيين.

ومنذ ١٩٦٤ ما فتئت السويد تساهم باستمرار في قدرات العمل الشرطي لعمليات الأمم المتحدة للسلام. وهناك وجود لأفراد الشرطة السويدية اليوم في ثمان من عمليات الأمم المتحدة للسلام، ونواصل حاليا تقييم إمكانية تقديم المزيد من المساهمات. وفي حين ازدادت التحديات التي تواجهها عمليات السلام كثيرا على مدى الـ ٥٣ عاما الماضية، فما تزال أهمية الدور الذي تضطلع به عناصر الشرطة واضحة. واليوم

شرطة في عمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٩١ حين نشرنا لأول مرة أفرادا في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. وقد ساهمنا بدون انقطاع وإلى اليوم في العديد من بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك في موزامبيق وتيمور - ليشتي والصحراء الغربية وأنغولا وليبيريا وكوت ديفوار وهايتي. وترمي مشاركتنا إلى نشر أفراد شرطة غالبا ما يعملون مدرّبين ومستشارين، علاوة على أداء المهام التنفيذية في بعض الحالات.

وتود أوروغواي - بوصفها بلدا مساهما بوحدة شرطة - أن تُعرب عن تقديرها للعمل الجاري لتقييم أداء شعبة الشرطة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، وخاصة زيارتها إلى البلدان التي قررت المساهمة بأفراد شرطة. وفي ذلك الصدد، فإن من الضروري الاستمرار في تحسين تدريب وحدات الشرطة المشكّلة ومسؤوليها، لا سيما في مجال حماية المدنيين، مع الأخذ في الاعتبار بتزايد تعقيد البيئات التي تنشر فيها عمليات حفظ السلام.

وأوروغواي، بوصفها بلدا مساهما بوحدة شرطة، مستوفية لجميع متطلبات الأمم المتحدة، بفضل التدريب الذي يقدمه معهد التدريب الوطني على عمليات السلام في أوروغواي، حيث يتم تدريب المكونات العسكرية والشرطية المقرر نشرها لأداء الخدمة في الأمم المتحدة. وهو تدريب شامل ويركز بوجه خاص على سياسات عدم التسامح إطلاقا إزاء الانتهاك والاستغلال الجنسيين والسياسات الجنسانية، علاوة على التدريب على حقوق الإنسان.

ولكي تكون هذه الجلسة أكثر تفاعلية، كما دعوتهم أنتم سيدي الرئيس، في بدايتها، أود طرح سؤال على مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، مونيشت. ففي رأيه، ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه البعثة في الوفاء بولايتها بصورة ناجحة؟

لإنشاء وحدة للاستجابة السريعة للعنف الجنسي والجسدي في دائرة الشرطة الوطنية بجمهورية أفريقيا الوسطى. وبالمثل مع السلطات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، تمكن عنصر الشرطة من تعزيز قدرته على التصدي للعنف الجنسي والجسدي في البلد.

ومثلما قلنا سابقا في مناسبات عديدة أمام المجلس، فإن من الضروري أن تتسم ولايات عمليات حفظ السلام بالواقعية والمرونة، وأن تكون ملائمة للبيئات التي تعمل فيها. ويتطلب ذلك مستوى رفيعا من التحليل الشامل الذي يأخذ بالبيئة التي تعمل فيها البعثات من قبل الأمانة العامة. ويتعين جعل إدماج المشورة الشرطة بوصفها جزءا من ذلك التحليل ممارسة معتادة في عملية وضع الولايات وتحديداتها.

وكما أكد مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم، فإن علينا أن نواصل زيادة عدد أفراد الشرطة الإناث في عمليات الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يكفل تجسيد البعثات للمجتمعات التي تعمل فيها بصورة أفضل، إلى جانب تعزيز فعاليتها في تنفيذ الولايات. ويتعين على البعثات أيضا زيادة قدرتها على إدماج ودعم دور المرأة في بناء المجتمعات السلمية.

وتؤيد السويد بقوة جهود الأمين العام الرامية لإصلاح هيكل السلام والأمن التابع للأمم المتحدة كي تكون منظومة الأمم المتحدة أكثر قدرة على الوفاء بمهمتها الرئيسية المتمثلة في منع نشوب النزاعات وصون السلام. ونظرا إلى دور الشرطة الفريد في الربط بين الأمن والتنمية، فإن مهامها تكتسي أهمية بالغة لتحقيق ذلك الهدف.

وإذا أنتقل إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، أود أن أطرح بضعة أسئلة قصيرة إذا جاز لي ذلك.

أولا، في رأيهم، كيف يمكن إدماج المشورة الشرطة على نحو أفضل في عملية وضع الولايات بغية تحسين دعم أنشطتها في الميدان؟

تقدم عناصر الشرطة الدعم العملي إلى مؤسسات الشرطة الوطنية والإصلاح المؤسسي. وتقدم أيضا الدعم لبناء القدرات واتباع نهج متكامل لسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني.

وتدل تلك الطائفة الواسعة من المهام والأنشطة على تفرد ومحورية الدور الذي يؤديه العمل الشرطي للأمم المتحدة عبر سلسلة السلام، وهو دور يربط بين ركائز التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان ويعززها على نحو متبادل. ويُعتبر بناء القدرات التمثيلية الفعالة والمستجيبة لخدمات الشرطة – بوصفها جزءا من فعالية المؤسسات المعنية بسيادة القانون – حجر زاوية أساسي لبناء السلام المستدام وبناء مجتمعات مستقرة وسهلة التكيف. ولذلك السبب، يجب علينا إدراك أهمية سلسلة سيادة القانون والعدالة في نهجنا على نطاق أوسع، علاوة على توفير موظفي السجون والمدعين العامين والقضاة لكي يعملوا إلى جانب أفراد الشرطة في عمليات السلام.

فعلى سبيل المثال، في ليبيريا حيث يواصل أفراد الشرطة والسجون السويديون العمل على مدى ما يزيد على عقد من الزمن، لا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المعنية بسيادة القانون يعملان هناك. ويعمل أفراد الشرطة وغيرهم من الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون معا بدعم من مركز التنسيق العالمي لشؤون الشرطة والعدالة والسجون التابع للأمم المتحدة لضمان الانتقال السلس من البعثة المنتهية ولايتها إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

ومن شأن ذلك أن يمكن من مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز وصول المجتمعات المحلية إلى العدالة وزيادة قدرات المؤسسات الأمنية.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، واصلت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وعناصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى العمل مع السلطات المالية

ثانياً، إن المهمة الرئيسية لشرطة الأمم المتحدة ينبغي أن تركز على تعزيز الشرطة وقطاع العدالة والمؤسسات الإصلاحية على الصعيد الوطني، وتلك التي تُخضعها للمساءلة، لا سيما في وقت دُمّرت فيه معظم الآليات نتيجة للصراع. وتتطلب هذه العمليات الإنصاف والكفاءة في إقامة العدل بواسطة عدد كاف من الموظفين المستقلين من ذوي الكفاءة والمشهود لهم بحسن الخلق مع توفير التدريب الكافي والدعم التقني.

ثالثاً، إن الملكية الوطنية أمر لا بد منه، وهو ما يعني أن تحدد السلطات الحكومية والمجتمع المدني الأولويات، والتي ينبغي أن تكون متسقة مع التقاليد الثقافية والقانونية للبلد المضيف، ومع ذلك ينبغي ألا تتعارض مع المعايير الدولية. ويجب أن تعمل دون إحداث مزيد من التوترات، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة على أرض الواقع.

رابعاً، إن استعادة السلام والاستقرار والحفاظ عليهما عملية طويلة الأجل. ولذلك، فهي تتطلب توطيداً وتعاوناً وثيقين وطويلي الأمد بين الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين، فضلاً عن الجهات المانحة وسائر الجهات المعنية الأخرى، مثل القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

خامساً، إن دعم الشرطة وغيرهم من الموظفين لا يقل أهمية لنجاح عمليات حفظ السلام عن دعم قواتنا العسكرية، ولذلك يجب أن نعزز قدرة البلدان المساهمة بأفراد شرطة على الإسراع بإعداد ونشر الموظفين المؤهلين في البعثات الجديدة.

سادساً، من بين المسائل الحاسمة التي يتعين حلها دور شرطة الأمم المتحدة عند مشاركتها مع العنصر العسكري في حماية المدنيين. ويتطلب ذلك أيضاً مجالات وطرائق للتنسيق بين الشرطة والجيش في مختلف حالات الحماية المتداخلة، استناداً إلى نوع العنف وغيره من المتغيرات المجتمعية.

سابعاً، نحن بحاجة أيضاً إلى معالجة الثغرات الأوسع في القدرات والتدريب عن طريق زيادة عدد البلدان المساهمة بأفراد

ثانياً، نظراً للتركيز الشديد على الشرطة وسيادة القانون في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، فإنني مهتم بسماع آراء المفوض مونسوت فيما يتعلق بالمهام الانتقالية للبعثة حتى الآن.

إن ١٢ ٠٠٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة من ٩٠ بلداً تقريباً يخدمون الآن ضمن بعثات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وبالتعاون مع المؤسسات الوطنية، فإنهم يخدمون المجتمعات المحلية ويحمونها ويضمنون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وعملهم محوري للوفاء بالولايات التي وافق عليها المجلس وللدعم الجهود الوطنية الرامية إلى إيجاد مجتمعات مزدهرة ومستقرة وسلمية. وإننا مدينون لهم بدعمنا الكامل.

السيد أكيلبايف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):
نشكر الرئاسة الإيطالية على عقد هذه الإحاطة الإعلامية الهامة ونثني على إشرافها الفعال في إعداد القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧)، الذي اتخذناه اليوم. كما نشكر وكيل الأمين العام لأكروا ومفوضي الشرطة على إسهاماتهم القيمة. ويودّ وفد بلدي الإدلاء بالملاحظات التالية فيما يتعلق بموضوع الإحاطة الإعلامية اليوم.

أولاً، في ضوء مجمل إصلاحات الأمم المتحدة، ولا سيما في عمليات السلام، وعلى نحو ما أوصت به تقارير عام ٢٠١٥، تتطلب منا شرطة الأمم المتحدة أيضاً أن نوليها الاهتمام وللحفاظ على السلام، فإننا بحاجة إلى إعداد توجيهات وولايات واضحة لوحدة الشرطة، تكفل تشكيل وحدات قوية تكون معنية بسيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، وحماية المدنيين وحقوق الإنسان وتمكين المرأة والشباب. ومن شأن هذا النهج أن يؤدي إلى الاستقرار على المستوى الوطني في البلدان المضيفة، مع التركيز بشكل رئيسي على بناء القدرات من أجل منع نشوب نزاعات جديدة أو تكرار القائم منها. ومن المهم بنفس القدر اجتذاب الاستثمارات من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية في المستقبل.

وأود أولاً أن أسلط الضوء على هايتي، نظراً لأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قد أنجزت عملياتها بنجاح في الشهر الماضي. ويوفر الدعم المقدم من البعثة إلى الشرطة الوطنية الهايتية مثلاً ناجحاً على دور العمل الشرطي القائم على أساس تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. لقد تكيفت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مع الظروف المتغيرة على أرض الواقع من خلال مبادرات الحد من العنف المجتمعي، مع دعم بناء قدرات الشرطة وتحسين إجراءات العدالة الجنائية والدوريات المشتركة ووضع الخطة الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢١. والانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي هو أيضاً نموذج للكيفية التي ينبغي بها لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تتكيف حسب تغير احتياجات البلد كجزء من استراتيجية الخروج في نهاية المطاف.

وتذكرنا الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد يعقوباً بأن دور الشرطة في البعثة المتكاملة في مالي أمر حيوي. ونظراً لتزايد التهديدات الأمنية في مالي، فإننا نميل إلى التركيز على قوات الدفاع والأمن المالية، ولكنه لا يمكنها وحدها توفير الأمن وتحقيق العدالة. إن الهدف الرئيسي من ولاية البعثة المتكاملة في مالي هو دعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل الاستعادة التدريجية لسلطة الدولة، بما في ذلك الشرطة المالية، وبسطها. وما برحت اليابان تقدم المساعدة في مجال بناء القدرات إلى الشرطة المالية بالتعاون مع شرطة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، نتطلع إلى الجهود الجارية التي تبذلها شرطة البعثة لتعزيز الشرطة المحلية كي تضطلع بمهام حماية المدنيين، وكذلك من أجل العودة الآمنة والطوعية للمشردين داخلياً مع استمرار عملية الانسحاب التدريجي للبعثة. ونأمل، من خلال القيام بذلك، أن تواصل العملية المختلطة وضع معايير جديدة للتعامل مع المسائل الجنسانية.

شرطة من ذوي القدرات العالية. وسيكون من المفيد أيضاً تشجيع المزيد من المشاركة السياسية بين البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لفهم المسؤوليات المتبادلة في مختلف المهام ابتداء من منع نشوب النزاعات وحلها وصولاً إلى بناء السلام والحفاظ على السلام.

وأخيراً، تلتزم كازاخستان بأن تؤدي شرطة الأمم المتحدة دوراً حيوياً في تعزيز الاستقرار والسلم والأمن والتنمية بصورة دائمة، وهي على استعداد لاستكشاف السبل التي يمكننا بها إشراك قدرات شرطة الأمم المتحدة في عمليات السلام.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لأكروا ومفوضي الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على مشاطرتنا خبراتهم اليوم. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري العميق لجميع حفظة السلام لمساهماتهم في مواجهة التحديات الخطيرة على أرض الواقع.

إننا نرحب بمناقشة اليوم بوصفها جزءاً من تركيز المجلس الأوسع نطاقاً طوال السنة على جعل عمليات حفظ السلام فعالة قدر الإمكان عن طريق تحسين الولايات والقدرات وتكوين القوات. إن القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧)، الذي اتخذناه اليوم، يمثل أيضاً متابعة للعمل الهام الذي قمنا به في عام ٢٠١٤ بشأن سيادة القانون والحكم الرشيد والرقابة على المؤسسات الأمنية من خلال القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، بشأن إصلاح القطاع الأمني، والقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، بشأن أعمال الشرطة. وقد أجريننا سلسلة من المناقشات بشأن حفظ السلام في القاعة خلال هذا العام. وأجريننا مناقشات جيدة، وتعتقد اليابان أن الوقت قد حان للانتقال من المقترحات إلى العمل. وسيوفر القرار المتخذ اليوم توجيهات هامة بشأن سبل المضي قدماً. ولدى جميع البعثات الممثلة هنا اليوم دروس ورؤى هامة.

إضافة إلى ذلك، فالبيئة الأمنية المتغيرة وطبيعة النزاعات التي باتت تعمل فيها بعثات الأمم المتحدة وغياب رؤية متكاملة وشاملة للتعامل مع النزاعات، وفقا لاحتياجات وخصوصيات وأولويات الدولة والمجتمعات المضيفة، كل تلك العوامل تحتم علينا تطوير الأدوات المتاحة للمنظمة وعلى رأسها عمليات حفظ السلام لتمكينها من مواجهة التحديات الناشئة وتنفيذ الولايات المعقدة، التي أصبحت سمة في معظم البعثات، بشكل فعال.

وبطبيعة الحال، فإن عمليات شرطة الأمم المتحدة ليست بعيدة عن هذه الجهود. فالمكون الشرطي له دور محوري في تنفيذ ولايات بعثات الأمم المتحدة، ويُعتبر ركيزة أساسية تساهم بشكل مباشر في عملية الانتقال من بعثة حفظ سلام إلى تواجد مدني للأمم المتحدة، وكذا يساهم في الوقاية من الانتكاسة إلى النزاع مرة أخرى، وذلك من خلال اضطلاع المهام المتعلقة ببناء القدرات المؤسسية الوطنية أو تمكين الدول المضيفة من فرض سيطرتها الأمنية على كافة أراضيها، وذلك بالإضافة إلى دعم وتأمين إجراء الانتخابات وجهود الإغاثة الإنسانية، فضلا عن كونه بمثابة نقطة التواصل الأولى للأمم المتحدة مع المدنيين، وبالتالي فإنه يقوم بدور مهم في تعزيز ثقة المجتمعات في بعثات الأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق، تؤكد دعم مصر الكامل للمكون الشرطي في عمليات حفظ السلام، وهو ما انعكس في مشاركتنا الشرطية في معظم بعثات الأمم المتحدة، ودخولنا في ترتيب أكثر ثلاث دول مساهمة بقوات شرطية. وقد ساهمت مصر خلال عام ٢٠١٦-٢٠١٧ بثلاث وحدات شرطة مُشكلة في ثلاث من أصعب بعثات الأمم المتحدة، وهي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

وتأمل اليابان، خلال رئاستها للمجلس في كانون الأول/ديسمبر، أن تحتتم جولة مناقشات هذا العام بعقد اجتماع بشأن الفعالية والكفاءة في التدريب وبناء القدرات استناداً إلى تقرير الأمين العام المقدم بموجب القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧). وسيكون عام ٢٠١٨، بدوره، عام ترجمة مختلف مناقشاتنا وقراراتنا إلى نتائج ملموسة في الميدان - وهو هدف ذو صلة بإصلاحات الأمين العام. وسيكون التفاعل مع عموم أعضاء الأمم المتحدة مفتاح نجاحنا. وتتطلع اليابان إلى تقديم الدعم النشط لتلك الجهود.

السيد أبو العطا (مصر): بداية، أود أن أتوجه بالشكر إلى رؤساء المكون الشرطي على إحاطاتهم الشاملة وأعرب لهم عن بالغ تقديرنا للجهود والتضحيات التي يقدمونها والقوات الشرطية في عمليات حفظ السلام من أجل تعزيز السلام وتحقيق الاستقرار.

إن اجتماعنا السنوي هذا يُعد فرصة هامة تتيح للمجلس الاستماع إلى الخبرات والتجارب العملية التي يخوضها المتواجدون فعليا في الميدان، وتمكننا من فهم أبعاد التحديات التي تواجههم، ومن ثم تطوير السياسات الملائمة التي تساهم في الارتقاء بالأداء الشرطي للأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار، نرحب باعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧) بشأن عمليات شرطة الأمم المتحدة والذي يعزز من وضعية هذه العمليات ويضعها في إطارها الملائم كمكون رئيسي في بعثات الأمم المتحدة، ولا يفوتني في هذا الصدد الإشادة بالدور الذي قام به وفد إيطاليا في صياغة مشروع القرار.

لقد شهدت الأمم المتحدة على مدار العامين الماضيين عملية تطوير كاملة لهيكل السلم والأمن، كانت ركيزتها الأساسية استعراض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتي أجراها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. ونحن بصدد أيضا النظر في مقترحات الأمين العام بشأن تطوير منظومة السلم والأمن في الأمانة العامة.

وتعزيز مؤسسات سيادة القانون وجهاز الشرطة الوطنية في هايتي. في تقييمكم، هل ساهمت تلك الولاية في إنجاح مهام بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ومن ثم بعثة دعم نظام العدالة؟ وارتباطا بتلك النقطة، ومع الأخذ في الاعتبار خصوصيات كل نزاع، هل ترى جدوى لإدراج بناء المؤسسات الوطنية كركيزة أساسية في ولايات بعثات الأمم المتحدة؟

ختاماً، أود أن أنتهز هذه الفرصة مرة أخرى لأعرب لمفوضي الشرطة عن فائق التقدير للجهود والتضحيات التي يقدمونها لعمليات حفظ السلام.

السيد آلان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على التحليلات التي قدموها لنا اليوم، وأن أرحب على وجه الخصوص بمفوض الشرطة ماكوتوسي في المجلس. وأود أيضاً أن أشكر الرئاسة والأمانة العامة على ضمان أن نسمع صوت المرأة في هذه القاعة، ليس بشأن عمل الشرطة فحسب، ولكن جميع القضايا التي نناقشها.

في البداية، أود أن أكرر ما قاله زميلي السويدي وأن أطلب من جميع ذوي القبعات الزرقاء المشاركين في جلسة اليوم أن يبلغوا الضباط العاملين تحت إمرتهم بشكر مجلس الأمن وإعجابه بخدمتهم وشجاعتهم. إن عملهم وتضحياتهم في الدول الهشة والدول التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع جزء حيوي من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. فمن هايتي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن أفغانستان إلى جنوب السودان، يخاطر رجال ونساء شرطة الأمم المتحدة بحياتهم لحماية أكثر فئات السكان ضعفاً في الوقت الذي تخرج فيه مجتمعاتهم من النزاع.

وجودهم يسمح للناس بإعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم المحلية وسبل عيشهم بعد أن تصمت البنادق، وهم يساعدون في ترسيخ الاستقرار في الأجل الطويل عن طريق تعزيز سيادة

جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن تعهدنا بنشر وحدات شرطة إضافية تم تسجيلها في نظام تأهب قدرات حفظ السلام وعدد كبير من العربات المدرعة لسد الفجوة التي تعاني منها بعثات الأمم المتحدة، وذلك دون الإخلال باعتمادنا على أعلى معايير التدريب ما قبل النشر والمعدات الحديثة اللازمة لتنفيذ المهام الدقيقة المناطة بالمكون الشرطي.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لطرح بعض الاستفسارات على مفوضي الشرطة.

وأوجه سؤالاً الأول إلى السيدة بريسيلا ماكوتوسي، مفوضة الشرطة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد). في ضوء ما يشهد إقليم دارفور من تحسن ملحوظ في الأوضاع الأمنية وما أقره مجلس الأمن من تخفيض تدريجي في بعثة يوناميد، ما هي الإجراءات التي تقوم بها البعثة توطئة لنقل كامل المسؤوليات الأمنية إلى السلطات المحلية لضمان استدامة الاستقرار وتدعيم الجهود الجارية للحكومة السودانية في هذا الشأن؟

أوجه السؤال الثاني إلى السيد إيسوفو يعقوبا، مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. في إطار ما تتعرض له البعثة من مخاطر أمنية جمة جعلتها البعثة الأكثر خطورة، ما هي الإجراءات المتخذة من قبل البعثة لرفع مستوى تأمين مقارها بما يتناسب مع حجم تلك التهديدات؟ كما أود الاستفسار عن الجهود المبذولة لتعزيز التواصل مع المجتمعات المحلية، أخذاً في الاعتبار دور التواصل المجتمعي في حفظ أمن وسلامة القوات وفي تنفيذ ولاية البعثة، وما هي مقترحاتكم للخطوات التي يمكن للمجلس القيام بها لتدعيم البعثة وتيسير مهمتها؟

أوجه سؤالاً الثالث والأخير إلى مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. لقد فوض قرار مجلس الأمن ٢٣٥٠ (٢٠١٧) البعثة بولاية تتركز مهامها على بناء

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على العمل الجيد الذي تضطلع به "جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون" وأن أثني على هذه الهيئة التي تمثل ترتيباً عملياً بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات. وتوفر جهة التنسيق العالمية دعماً تشغيلياً مشتركاً على الصعيد القطري في مجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات. وهي مثال على تقديم الأمم المتحدة لمساعدات أكثر فعالية واتساقاً وتنسيقاً على الصعيد القطري، وهو أمر نود أن نرى المزيد منه.

وأريد أيضاً أن أشدد على دعم المملكة المتحدة المستمر للتوصيات التي خرج بها الاستعراض الخارجي لعام ٢٠١٦. ونحن حريصون على أن نرى إحراز تقدم في هذه المجالات، بما فيها تلك المشار إليها في تقرير الأمين العام.

أود أن أختتم بياني بخاطرة أخيرة. إن شرطة الأمم المتحدة موجودة طوال مراحل النزاعات؛ وذوو القبعات الزرقاء هم عادة أول وآخر أفراد أسرة الأمم المتحدة الذين يقابلهم السكان المحليون أثناء أي تدخل في أزمة من الأزمات أو الاستجابة لها. ويتعين على الضباط، لينجحوا في مهمتهم طوال مدة نشرهم، إقامة علاقات تقوم على الثقة مع السكان. وهذه الثقة تتولد بسهولة أكبر إذا كان ضباط شرطة الأمم المتحدة يجسدون تنوع العالم الذين أرسلوا من أجل حمايته.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بضم صوتي إلى صوت وكيل الأمين العام لأكروا في الإعراب عن تأييدي للبلدان المساهمة بأفراد الشرطة التي تواجه العقبات التي تمنع من انضمام المزيد من النساء إلى أفراد شرطة الأمم المتحدة. كما أود أن أشجع على بذل المزيد من الجهود داخل عناصر شرطة الأمم المتحدة للتشاور مع المجتمعات المحلية، بمن في ذلك النساء، والتأكد من

القانون وحقوق الإنسان ومن خلال المساعدة في بناء مؤسسات أمنية مقادرة وقابلة للمساءلة، يمكنها أن تقف على قدميها دون دعم من الأمم المتحدة.

وبسبب الدور الهام الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة، من المهم للغاية أن نعقد هذه الجلسات. فنحن الهيئة التي تكلف أولئك الرجال والنساء بمهام تعرض حياتهم للخطر. ولذا، فإن من المهم أن نستمع مباشرة من قادة الشرطة بشأن ما الذي يمكن أن يفعله المجلس أكثر من ذلك لدعمهم ودعم الضباط العاملين تحت إمرتهم. وكما نعلم جميعاً جيداً، فإن الأخطار التي يواجهونها متغيرة. وإذا كنا نريد أن تظل شرطة الأمم المتحدة فعالة، فإن علينا - سواء كنا أعضاء في المجلس أو بلداناً مساهمة بأفراد شرطة أو قادة شرطة - أن نكون مستعدين للاستجابة والإصلاح. وهذا هو السبب في أننا نود أن يذهب القرار المتخذ اليوم إلى مدى أبعد على صعيد الإصلاح. فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل كفالة أكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية في عمل شرطة الأمم المتحدة.

وعلى سبيل المثال، تريد المملكة المتحدة اعتماد نهج أكثر مرونة تجاه وظيفة الشرطة؛ نهج يتكيف مع الحالة التي تواجهها كل بعثة. وينبغي أن يستند ذلك إلى قدرات تحليلية قوية، يمكنها إجراء التحليلات المستمرة اللازمة لكفالة أن يظل الدعم متناسباً مع الاحتياجات على أرض الواقع.

وفي الوقت نفسه، نود من الأمانة العامة أن تستعين على نحو أكثر انتظاماً وفعالية أكبر بالأخصائيين ذوي المهارات ذات الصلة بالحالة قيد النظر. وسيطلب ذلك تطبيق ترتيبات إدارية أفضل وأكثر شفافية من أجل استيعاب هذه الخبرات والاستفادة منها. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم للغاية إدماج العمل الشرطي في عمليات التخطيط والتقييم المتكاملة، سواء في نيويورك أو في البعثات، بحيث تكمل مختلف عناصر البعثة بعضها بعضاً.

شرطة الأمم المتحدة، ينبغي للأمانة العامة أن تضع جدولاً زمنياً واضحاً للخروج تحت التوجيه السياسي لمجلس الأمن.

ثانياً، ولايات أفراد الشرطة المنتشرين في عمليات حفظ السلام يجب أن تكون واضحة وقابلة للتطبيق ومصممة خصيصاً للسياق ومركزة. فالولايات هي أساس عمل البعثات وركيزة عمليات حفظ السلام الفعالة. وكل بعثة تواجه حالات ومهام مختلفة. وعند وضع ولايات مهام الشرطة، ينبغي أن نراعي بصورة متكاملة الحالة في عين المكان، والاحتياجات ذات الأولوية للبلدان المضيفة وقدرة البلدان المساهمة بأفراد الشرطة، من بين عوامل أخرى. وينبغي أن تكون ولاياتها واضحة ومحددة الأهداف وقابلة للتنفيذ بدرجة عالية وخاضعة للتقييم في الوقت المناسب في ضوء التغيرات المتلاحقة، حتى يتسنى تعديل أولوياتها وبصورة مستمرة بغية خدمة الهدف الرئيسي لعملية حفظ السلام المعنية. وتتحمل البلدان المضيفة المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، ومهمة شرطة حفظ السلام هي مساعدتها في بناء القدرات تحت قيادة البلدان المضيفة.

ثالثاً، ينبغي أن تقدم الأمانة العامة دعماً وضمانات ذات جودة أعلى وأكثر فعالية لشرطة حفظ السلام أثناء أداء واجباتها. وينبغي للأمانة العامة أن تأخذ في الاعتبار بصورة كاملة السياقات والحالات الجديدة التي تواجهها الشرطة من أجل جعل حفظ السلام أكثر فعالية ومرونة في مواجهة التعقيدات، لا سيما عن طريق تعزيز الإجراءات المنسقة بين عناصر الشرطة والعناصر المدنية والعسكرية للبعثات. ومن المهم تسليط الضوء على سلامة وأمن موظفي حفظ السلام. وتعزيز التنسيق مع البلدان المساهمة بأفراد الشرطة والبلدان المضيفة يحسن قدرات الإنذار المبكر وتبادل المعلومات على الصعيد الداخلي بغية رفع مستوى السلامة والأمن في جميع المجالات.

رابعاً، يجب أن نولي أهمية أكبر لدور البلدان المساهمة بأفراد الشرطة. فالبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد

أن آراءها واحتياجاتها تندرج بشكل كامل في أعمالها اليومية وتقاريرها إلى المجلس.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين إيطاليا على عقد هذه الجلسة. كما نشكر وكيل الأمين العام لأكروا ومفوضي الشرطة لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

هناك اليوم أكثر من ١١ ٠٠٠ من ضباط شرطة الأمم المتحدة المنتشرين في ١١ عمليات لحفظ السلام وأربع بعثات سياسية خاصة. إنهم يؤدون واجباتهم بتفانٍ في حالات عصيبة ومعقدة، وتشيد الصين بروح تفانيهم وتضحياتهم.

والحالة الدولية تشهد حالياً تغيرات عميقة؛ فقد صارت الصراعات والنزاعات أكثر تنوعاً. وسيقاً عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمهام التي تسعى إلى تحقيقها تزداد تعقيداً، ولايات شرطة الأمم المتحدة لحفظ السلام آخذة في الازدياد. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر بتعمق في الظروف التي تواجه شرطة حفظ السلام في ولاياتها وسبل المضي قدماً، واستكشاف السبل التي يمكن أن تحسن بها عملها. وتود الصين أن تبدي الملاحظات التالية.

أولاً، إن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام - موافقة البلدان المضيفة، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس أو للوفاء بالولاية - يجب احترامها. وهذه المبادئ الثلاثة لحفظ السلام هي حجر الزاوية لعمليات حفظ السلام وتقدم ضمانات هامة لفعالية مهمم الشرطة في الأمم المتحدة. ومن المهم الاحترام الكامل لسيادة البلدان المضيفة، والاستماع إلى آرائها والتواصل معها بصورة أفضل بشأن مدة النشر وتعديل الولايات وغيرها من المسائل المماثلة. وإذا طالب البلد المضيف، نتيجة لتغير الظروف، بخروج

السيد إنتشاوستي جوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تشكر بوليفيا وكيل الأمين العام جون - بيير لأكروا، ومفوضي الشرطة لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على إحاطاتهم الإعلامية.

في معظم الحالات، مصطلح "قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام" يعني القوات العسكرية. غير أن عناصر الشرطة تقوم أيضا بدور رئيسي في صون الأمن على ثلاثة مستويات تحديدا: الحماية من خلال الحوار والالتزام، والحماية من العنف البدني، والحماية من خلال تهيئة بيئة آمنة. إن دوري شرطة الأمم المتحدة في مجالي الحماية من خلال الحوار، والالتزام والحماية من خلال تهيئة بيئة آمنة، دوران راسخان جيدا في الممارسة العملية وينطويان على تقديم المشورة، وبناء القدرات، وتعزيز الشرطة المحلية، وتيسير إمكانية الوصول إلى العدالة والمؤسسات الحكومية. غير أنه لا يزال هناك افتقار إلى الوضوح بشأن دور شرطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحماية المادية للمدنيين.

وتعرف الأمم المتحدة عمل الشرطة على أنه وظيفة لدعم الحكومة، مسؤولة عن منع الجرائم وكشفها والتحقيق فيها، وحماية الأشخاص والممتلكات، وصون النظام العام والأمن. وعلى هذا المنوال، فقد تلقينا قبل عام بالتحديد تقرير الأمين العام عن عمل الأمم المتحدة الشرطي (S/2016/952)، الذي يتضمن ١٤ توصية بشأن العمل الشرطي. وفي إطار القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، من الواضح أن لقوات الشرطة من أجل السلام والأمن الدوليين أهمية متزايدة.

ويمكننا نحث الأمين العام من تحديد الأولويات والتدابير المختلفة لتعزيز عمل وحدات الشرطة المنتشرة في مختلف بعثات حفظ السلام من أجل وضع نظام متسق وقابل للتكيف وقادر على مواجهة النزاعات الناشئة وحالات ما بعد النزاع، بالإضافة

الشرطة هي الجهات الفاعلة الرئيسية في تنفيذ عمليات حفظ السلام. ولا بد من تحسين الاتصال بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، والاستفادة الكاملة من دور اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وتعزيز أصوات البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة. وينبغي إيلاء الاهتمام الكافي لاحتياجات البلدان النامية باعتبارها بلدانا مساهمة بأفراد الشرطة، وينبغي تشجيعها على تعزيز قدرتها من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

والصين أكبر بلد مساهم بأفراد الشرطة من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وقد حظي ضباط حفظ السلام الصينيون بالعديد من أوجه التكريم من مختلف الأطراف بفضل مثابرتهم وامتيازهم. وقد بدأت الصين بإرسال ضباط الشرطة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عام ٢٠٠٠؛ وأرسلنا منذئذ نحو ٢٦ ٠٠٠ من ضباط الشرطة إلى البعثات في تيمور - ليشتي والبوسنة والهرسك وأفغانستان وكوسوفو وهايتي وأماكن أخرى. وفي الوقت الحالي، هناك أكثر من ١٥٠ من ضباط الشرطة الصينيين يعملون في البعثات في أفغانستان وجنوب السودان وقبرص.

والصين الآن بصدد التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهد بها القائد الصيني في مؤتمر قمة القادة لعام ٢٠١٥ بشأن حفظ السلام بزيادة دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال اتخاذ زمام المبادرة في إنشاء وحدة الشرطة المشكلة الاحتياطية لحفظ السلام وتدريب ضباط الشرطة العاملين في مجال حفظ السلام لبلدان أخرى. وقد سُجلت وحدتان من وحدات الشرطة الاحتياطية الصينية لحفظ السلام رسميا بالفعل لدى آلية الأمم المتحدة الاحتياطية لحفظ السلام، وتوجد أجزاء منها بالفعل في طور النشر السريع.

والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لتقديم مساهمتها الإيجابية في تطوير مهام شرطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وصون السلام والأمن الدوليين.

نقل المسؤولية الكاملة لقوات شرطة الدول المضيفة وكذلك فيما يتعلق باستراتيجيات خروج البعثات. وفي هذا الصدد، نعتقد، بوصفنا أحد بلدان أمريكا اللاتينية، أنه من المهم تسليط الضوء على خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦، التي نفذها عنصر شرطة الأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ركزت هذه الخطة على تحسين قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وتأهبها التشغيلي في مجالات منع الجريمة والاستجابة والأنشطة المتعلقة بإنفاذ القانون، الأمر الذي لم يساعد على الحفاظ على الاستقرار خلال انتخابات عام ٢٠١٦ فحسب، بل وقدم مساهمة قيمة في عملية إغلاق البعثة والانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

وعلى أن نعزز جهودنا الرامية إلى إدماج المنظور الجنساني في شرطة الأمم المتحدة، ومن ثم تأكيد وكفالة وتشجيع المشاركة المتساوية للمرأة في كل من عمليات حفظ السلام، وفقا للقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، وفي عمليات السلام، من خلال الاضطلاع بدور نشط في مجالات المنع والوساطة والحوار، بهدف التوصل إلى حلول تعكس المساواة وتسهم في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وفي هذا الصدد، أود أن أسأل المفوضين عن الجهود والإجراءات التي يجري اتخاذها لتحسين مشاركة المرأة في عناصر القوة، ولا سيما في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التي تتألف فقط من عنصر للشرطة. كما نؤكد من جديد دعمنا الكامل لسياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح إطلاقا مع الاعتداء الجنسي من جانب أفراد بعثات حفظ السلام.

وفي الختام، تؤكد بوليفيا مجددا تأييدها لعمليات السلام والتزامها بها، وتتوجه بالشكر إلى موظفي الأمم المتحدة وأفراد البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على ما يقومون به عمل الرجال والنساء الذين يخاطرون بحياتهم يوميا من أجل بناء سلام دائم ومستدام وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إلى المساهمة في تخطيط للعمليات الانتقالية ووضع النهج المتكاملة فيما يتعلق بسيادة القانون في البلدان التي تقوم بأنشطتها فيها. ومن ناحية أخرى، وكما ذكرت إدارة عمليات حفظ السلام في مبادئها التوجيهية بشأن عمليات الشرطة، يمكن لشرطة الأمم المتحدة أن تشارك في طائفة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك، في جملة أمور، تقديم المشورة، والإصلاح، وإعادة هيكلة وتعزيز مؤسسات الشرطة، والتدريب والتعليم، وتقديم المساعدة في العمليات الانتخابية، ونزع السلاح والتسريح، والخفارة المجتمعية، وإدارة دوريات الحدود، والإعلام والتثقيف.

وترى بوليفيا أن الطابع المتعدد الأبعاد للبعثات يتطلب من ضباط شرطة الأمم المتحدة التعاون الوثيق في جميع مناطق النزاع وعلى جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التفاعل على الصعيد المحلي مع القطاعات العسكرية والسياسية والإنسانية والمعنية بحقوق الإنسان والعناصر المدنية الأخرى، ولكن في المقام الأول من خلال العمل الوثيق مع الدولة المضيفة في ظل الاحترام الصارم لمبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية.

ونرحب بالجهود التي تبذلها المنظمة لكفالة وفاء البلدان المساهمة بوححدات الشرطة بالمعايير المطلوبة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في مجالات النشر وبناء القدرات فضلا عن المهام المحددة. ونحن واثقون من أنه يمكن التغلب على هذه الصعوبات عن طريق تحسين إدارة الأداء في الميدان لعنصر الشرطة والعنصر المدني فضلا عن العسكري. أفضل طريقة لإدارة الموارد البشرية أو المالية أو المادية، هو التركيز على تحسين قدرات التقييم والتخطيط وتعزيز القدرة على توفير المعلومات في الوقت المناسب، والتواصل والقيادة على نحو تام، وبالتالي تعزيز وتفعيل عمل شعبة الشرطة وخلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام.

وفي سياق بناء السلام، من الضروري أيضا التأكد من تعزيز عمل شرطة الأمم المتحدة من حيث المراحل الانتقالية وعمليات

ولا بد من حصول حفظة السلام على ما يحتاجون من دعم تقني وفي ملاك الموظفين من أجل مساعدتهم على التعامل بفعالية مع التحديات التي تواجههم، ولا سيما عندما تزيد عوامل إضافية من تعقد النزاعات. وقد واصل الاتحاد الروسي، بوصفه أحد البلدان المساهمة بأفراد شرطة، توسيع نطاق مساهمته في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام ونشر الأفراد ذوي المهارات المناسبة. ومنذ عام ١٩٩٢، أصبح أكثر من ٥٠٠ ضابط من أفرع وزارة الداخلية في روسيا من ضباط شرطة الأمم المتحدة. ومنذ مؤتمر قمة رؤساء شرطة الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٦، زاد عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة الروس بأكثر من ٥٠ في المائة. وهم يشاركون حاليا في عمليات في جنوب السودان وكوسوفو هايتي وقبرص، و ٢٠ في المائة منهم من النساء. إن مشاركة المرأة في الشرطة في روسيا نفسها يتزايد باطراد.

وتسعى روسيا أيضا إلى القيام بدورها لتحسين فعالية عمل حفظة السلام من الشرطة، بما في ذلك عمل حفظة السلام من الشرطة غير الروسية. ومنذ عام ٢٠٠٠، قام معهد عموم روسيا للتدريب المتقدم في دوموديدوفو، بالقرب من موسكو، التابع لمركز تدريب حفظة السلام المعتمد من الأمم المتحدة التابع لوزارة الداخلية، بتدريب أكثر من ٣٥٠ من حفظة السلام من أفراد الشرطة الأجانب من أكثر من ٥٠ بلدا. لدى روسيا خبرة فريدة من نوعها في مجال التدريب المهني لحفظة السلام ونحن على استعداد لتبادلها.

لقد أيدت روسيا اتخاذ المجلس اليوم للقرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧). غير أنه يتعين علينا أن نشير إلى أن العمل بشأن مشروع القرار كان بالغ الصعوبة. لقد بذل مجلس الأمن جهدا كبيرا لكفالة عدم تسييس الوثيقة لعمل شرطة الأمم المتحدة وأنها تركز على قضايا محددة، استنادا إلى افتراض مفاده أن كل عنصر من عناصر منظومة الأمم المتحدة مسؤول عن نطاق محدد

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن مسائل الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ونحن ممتنون لوكيل الأمين العام لأكروا ومفوضي الشرطة في بعثات الأمم المتحدة في مالي وهايتي ودارفور، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة. ونغتني هذه الفرصة لكي نعرب مرة أخرى عن امتناننا لجميع حفظة السلام التابعين لشرطة الأمم المتحدة على جهودهم المتفانية.

إن عمل شرطة الأمم المتحدة في مبادرات حفظ السلام الحالية بالغ الأهمية. إنها تتعامل مع تحديات هائلة ويتعين عليها العمل في ظروف متزايدة الصعوبة. وبالإضافة إلى المساعدة على حفظ النظام العام، فهي تدعم أيضا الحكومات الوطنية في جهودها الرامية إلى حماية المدنيين وتضطلع بدور مساعد هام في إصلاح مؤسسات إنفاذ القانون وبناء القدرات الوطنية للدول المضيفة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. ونعتقد أن الشرطة إذ تقدم تلك المساعدة باسم المجتمع الدولي بأسره، فهي، شأن حفظة السلام، ملزمة بالامتثال الصارم بالولايات الصادرة عن مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

إن إقامة علاقات ثقة ببناءة مع الدول المضيفة تأخذ أولوياتها في الاعتبار جزء أساسي من الوفاء بالولاية على نحو فعال. إن مبدأ الملكية الوطنية هو الذي يكفل النجاح. لا يمكن للمرء أن يسمي الدعم الدولي دعما فعالا إن أسفر وجود طويل الأمد لبعثة في نهاية المطاف عن مجرد الاستعاضة بجهود شرطة الأمم المتحدة عن جهود القوات المحلية. ومن المهم بنفس القدر الأخذ في الاعتبار بالخصوصيات الوطنية لدى تقديم المساعدة إلى الدول. إن محاولات تطبيق نهج عام إزاء إصلاح مجال بأهمية وحساسية هياكل إنفاذ القانون في مجتمع ما ينتهي بالضرورة برفض الحلول المقترحة.

وكيل الأمين العام لاكروا ورؤساء عنصر الشرطة الحاضرين هنا على إحاطاتهم الإعلامية اليوم.

وأود أن أثنى على نحو ٥٠٠ ١١ من الرجال والنساء المنتشرين حالياً كأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام. وسواء كانوا من القوى الأمنية الوطنية المدنية أو العسكرية، فإنهم يعملون على تنفيذ ولاياتهم في ظل ظروف أمنية صعبة للغاية في بعض الأحيان، بغية كفالة الحفاظ على السلام وحماية المدنيين.

إن عمليات حفظ السلام تنتشر اليوم في ظل ظروف تزداد تعقيداً وتنوعاً وتطوراً، وعنصر الشرطة أداة رئيسية لمواجهتها، مثلما يؤكد عليه القرار الذي اتخذناه للتو. وفي هذا الصدد، أود أن أناقش ثلاث أولويات.

أولاً، ينبغي لقوات الشرطة أن تواصل أداء دور مركزي في حماية السكان المدنيين، ونجاح ذلك يعتمد على قيام اتصال وثيق بين قوات الشرطة الملحقه بالعمليات والسكان المعرضين للخطر. ولا بد للمدنيين، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً بينهم مثل النساء والأطفال، أن يتمكنوا من الاعتماد على قواتنا من الشرطة والدرك لحمايتهم من انتهاكات حقوق الإنسان والعنف، وكفالة مقاضاة المتهمين بارتكاب هذه الجرائم ومساءلتهم عن أفعالهم. وفي حالة أعمال العنف الوشيكة، تقع على عاتق شرطة الأمم المتحدة توفير الحماية اللازمة للسكان المتضررين. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال التزامها بالمجتمعات المحلية ونوعية اتصالها مع الشعب والسلطات المحلية، يقوم أفراد الدرك والشرطة التابعون للأمم المتحدة ببناء الثقة الضرورية لتوفير الحماية الفعالة، كما هو الحال في مالي مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وبغية اضطلاع عنصر الشرطة بهذه المهام على نحو فعال، من الضروري كفالة أن ينسق تنسيقاً كاملاً مع العناصر الأخرى في عملية السلام، ولا سيما العنصر العسكري وشعبة حقوق

بوضوح من القضايا. ونعتقد أنه من غير المقبول طرح تفسيرات ذاتية بشأن قواعد القانون الدولي الإنساني، لا سيما عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال لحفظة السلام، بمن فيهم أفراد الشرطة، أن يصبحوا طرفاً في النزاع أو ينحازوا إلى أي جانب، ولا ينبغي قطعاً وضعهم في موقف استخدام القوة ضد دولة مضيفة.

لا شك في أن الشرطة تضطلع بدور هام في جهود الأمم المتحدة لمنع الانتكاس إلى النزاع في إطار ولاياتها في كل بعثة من البعثات، ولكن من الصعب تصور شكل مساهمتها المحتملة في جهود الأمين العام المتعلقة بالمنع والوساطة قبل اندلاع النزاعات ونشر البعثات. نحن نؤيد أهمية ضمان الحوار الجاري بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات بشأن جميع جوانب عمليات حفظ السلام، بما في ذلك تخطيط وصياغة الولاية.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن المناقشات بشأن القضايا الأكثر صعوبة، ولا سيما القضايا التنظيمية للشرطة، ينبغي أن تكون شفافة، وأن أنسب المنابر لها هو الفريق العامل القائم المعني بعمليات حفظ السلام واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة، حيث جميع البلدان المساهمة بقوات ممثلة في اللجنة.

وما من استعراضات خارجية يمكنها أن تحل محل المناقشات الحكومية الدولية التي تتعلق بمسائل الشرطة. وفي هذا السياق، نرحب بالإحباطات الإعلامية المقبلة التي سيقدمها رؤساء عنصر الشرطة في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر إيطاليا على تنظيم هذه الجلسة عن دور الشرطة في عمليات حفظ السلام، مما أدى بنا إلى اتخاذ القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧)، وهو ثاني قرار لمجلس الأمن يتعلق بالشرطة، بعد مرور ثلاث سنوات على القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤). كما أود أن أشكر

والتحدي الثاني يكمن في تشكيل قوة الشرطة. إننا نؤيد الجهود الرامية إلى نشر المزيد من النساء وانضمامهن إلى عنصر الشرطة في عمليات حفظ السلام. فالمرأة تضمن قيام الصلة بين شرطة الأمم المتحدة في البعثات وأشد السكان ضعفاً. وهي تتصدر مكافحة العنف الجنسي ومنعه. وهي مثال على المستقبل ونموذج للسكان الذين نوفر الحماية لهم. ونحن نؤيد أيضاً الجهود التي تبذل في مجال اللغة. فالقدرة على الاحتفاظ بالصلات قائمة مع السكان المضيفين تستند إلى القدرة على إقامة وتعميق علاقة من الثقة والاحترام المتبادل بمرور الزمن، وبدعم من السلطات المحلية. وفرنسا تفعل ذلك عن طريق تدريب أفراد الشرطة والدرك المنتشرين مستخدمة اللغة الفرنسية.

والمسألة الثالثة التي تبدو اليوم مركزية هي الكفاءة التقنية. فبغية التصدي للعديد من أشكال الجريمة على أرض الواقع، تتطلب التحقيقات الآلية إلى مكافحة الإفلات من العقاب تقنيات معقدة تستخدمها الشرطة. لهذا السبب، يجب على عنصر الشرطة في البعثات أن يمتلك ما يلزم من المعرفة التقنية المتخصصة لمكافحة العنف الجنسي أو الجريمة المنظمة عبر الوطنية. فعلى سبيل المثال، تلتزم فرنسا التزاماً راسخاً بهذا النهج. ومثال على ذلك أن قوة الدرك الأوروبية سوف تقوم قريباً بنشر فريق ضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، قوامه أفراد من الدرك الإيطالي، والحرس المدني الإسباني، والحرس الوطني الجمهوري البرتغالي، وجنود من الدرك الوطني الفرنسي.

إن الاجتماع المقبل لرؤساء الشرطة والدرك، المقرر عقده في ربيع عام ٢٠١٨، سيشكل فرصة للتفكير في دور الشرطة ضمن الأمم المتحدة. وينبغي له أن يساعدنا على تفحص خياراتنا المبدئية والتقنية، مع تقديم تحليل عن مستقبل عنصر الشرطة. وفي هذا الصدد، أود أن أستمع من مقدّمي الاحاطات الاعلامية إلى آرائهم بشأن دور أفراد الشرطة في بناء السلام

الإنسان. فقدرة هذه العناصر على تلبية الاحتياجات معاً تستند إلى قدرتها على التخطيط والتحليل والعمل معاً.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية وهي أن عنصر الشرطة يؤدي دوراً أساسياً في إرساء السلام الدائم. فقوى الأمن الداخلي التي يتم إنشاؤها وتدريبها، والتي تحترم حقوق الإنسان، وتكفل تعاملها بالتساوي مع الجميع، وتكون في خدمة الشعب تشكل شرطاً مسبقاً لتحقيق الاستقرار لأمد بعيد. وعنصر الشرطة في بعثات الأمم المتحدة يساهم في تحقيق ذلك من خلال الدعم والتدريب، وفقاً لسيادة القانون والسياسات الواجبة للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان. ويمكن تلمس هذا الجهد في جمهورية أفريقيا الوسطى مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تساعد وحدات الشرطة التابعة لها على حماية السكان المدنيين في بانغي وخارجها، وبناء القدرات لدى قوات الأمن الداخلي الوطنية، وتعزيز سلطة الحكومة. ونجاح هذا الالتزام يتوقف على تحديد احتياجات الدولة المضيفة بالتفصيل، وعلى التخطيط المناسب، مما يمكن استجابة الشرطة من أن تكون فعالة. وفي الحالة الانتقالية لهايتي، أدرك المجلس القيمة المضافة الكبيرة جرّاء استخدام الشرطة في استعادة السلام من خلال إنشائه بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

ثالثاً، بغية أن يكون عنصر الشرطة قادراً على المساعدة في حل الصراعات، يجب أن يتكيف تماماً مع احتياجات عمليات حفظ السلام، وهذه مهمة تنطوي على تحديات عديدة. المطلوب الأول هو قدرتها على تشكيل قوات. ومن أجل أن تصبح قوة الشرطة فعالة، يجب أن تكون كبيرة بما فيه الكفاية، وأن تكون أيضاً مجهزة جيداً ومدربة جيداً. والقدرة على نشر عنصر الشرطة المناسب بسرعة لا تزال تشكل تحدياً كبيراً، وعلينا جميعاً أن نعمل معاً من أجل مواجهة هذا التحدي.

وبغية أن يتحمل عنصر الشرطة كامل المسؤولية الناجمة عن تلك التغييرات في مهامه، كان عليه أن يعدّل المرة تلو الأخرى هيكله وتنظيمه ويعيد النظر في عملياته المتعلقة بالتوظيف وفي مبادئه، وقد تتطلب الأمر تقديم وتنفيذ العديد من قرارات مجلس الأمن وتقييماته من أجل زيادة القدرة التشغيلية لعنصر الشرطة ودوره في دعم البلدان التي تمر بأزمات.

وفي ضوء تلك الخلفية أجري استعراض كامل لهيكل شعبة الشرطة ومهامها وقدرتها، تمشيا مع تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (أنظر S/2015/446). ويجب التأكيد على أنه، رغم تلك الجهود الجديرة بالثناء، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للتغلب على التحديات التي نعرفها جميعاً - كما ورد في تقرير الفريق المستقل وأبرز في قرار مجلس الأمن ٢١٨٥ (٢٠١٤). والقرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧) الذي اتخذناه اليوم بمبادرة الوفد الإيطالي جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الراهنة التي تواجهها شعبة الشرطة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام.

ولكفالة أن تكون جلستنا تحاورية، كما طلبت، سيدي الرئيس، أود أن أطرح بضعة أسئلة. سؤالي الأول موجه إلى جميع مفوضي الشرطة الذين تكلموا في جلسة اليوم.

فيما يتعلق ببناء قدرات قوات الأمن في البلدان المضيفة، نعلم أن الاتصالات تضطلع بدور رئيسي. غير أنه في أحيان كثيرة لا يتكلم الموظفون المسؤولون عن التدريب على أعمال الشرطة اللغة الرسمية للبلدان المضيفة. فما هي التدابير التي يتخذها مفوضو الشرطة لمواجهة ذلك التحدي؟

ولدي أيضاً سؤال لمفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. لا شك في أن البيئة التي تعمل فيها البعثة تتطلب معدات يمكن الاعتماد عليها وأفراد على درجة عالية من التدريب. فما هي التحديات

الدائم. وفي سياقات أخرى، روجوا جميعاً لمفهوم تحقيق السلام المستدام من خلال منع العنف، واستعادة شرطة البلد المضيف لقدراتها، وتحقيق المصالحة الوطنية. هل بإمكانهم أن يخبرونا عما تعلموه من تجاربهم؟ من المفيد بشكل خاص التوصل إلى فهم أفضل للقيود التي واجهوها والضرورات التي كان عليهم مراعاتها لدى القيام بأعمالهم. وإنني أشكرهم سلفاً على ذلك.

السيد دينغ (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تود السنغال أن تشكر الوفد الإيطالي على المبادرة إلى عقد هذه الجلسة الهامة اليوم التي تتيح لنا الفرصة لتبادل الآراء مباشرة مع قادة عنصر الشرطة في عمليات حفظ السلام. ونحن أيضاً ممتنون لوكيل الأمين العام لأكروا ورؤساء عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على إحاطاتهم الإعلامية الغنية بالمعلومات. وتود السنغال على وجه الخصوص أن تشكر القادة وقواتهم، وأن تعرب عن امتنانها لأدائهم المتميز في بيئات معقدة وصعبة.

اليوم، إن دور الشرطة المتنامي والهام في عمليات حفظ السلام راسخ جداً. فقد شهدت مكانتها وشهد دورها العديد من التغييرات منذ عام ١٩٦٠. وبينما كانت الشرطة تستخدم تقليدياً للقيام بأعمال الرصد والمراقبة وإعداد التقارير، أصبحت اليوم طرفاً رئيسياً في بعثات حفظ السلام وبناء السلام المتعددة الأبعاد. ومثال على ذلك عملها في حماية المدنيين في حالات انعدام الأمن الداخلي، من قبيل ما تفعله بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتؤدي شرطة الأمم المتحدة أيضاً دوراً مركزياً في بناء قدرات قوات الأمن في البلدان المضيفة. فعلى سبيل المثال، تعمل وحدات الشرطة المشكّلة وأفراد الشرطة معاً على تلبية احتياجات عديدة في هايتي.

والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على إحاطاتهم الإعلامية. لقد أكدوا على الدور المحوري الذي تضطلع به وحدات الشرطة حاليا في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

وكما وصف مفوض الشرطة السيد يعقوب، فإن عناصر شرطة الأمم المتحدة في مالي تساعد السلطات المالية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة والأشخاص. وهذه الأنشطة كثيرا ما ترتبط بالمنظمات الإرهابية وتزودها بعدة مصادر للتمويل. والدعم الذي يمكن أن تقدمه شرطة الأمم المتحدة للسلطات المحلية في مكافحة تلك الشبكات الإجرامية وفي تعطيل شبكات الاتجار بالغ الأهمية للحد من مصدر رئيسي لعدم الاستقرار في منطقة الساحل وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط برمتها.

وكما أوضح مفوض الشرطة مونشوت، فإن عنصر الشرطة في هايتي الآن هو الآن في صميم بعثة حفظ السلام وتعزيز سيادة القانون من خلال توجيه الشرطة المحلية. ويمكن أن تكون بعثة الأمم المتحدة في هايتي مثالا للكيفية التي يمكن بها لجهود تنمية القدرات التي تبذلها شرطة الأمم المتحدة أن تساعد في منع الانتكاس إلى الصراع وترك إرث دائم من السلام المستدام. إنها حالة هامة ونموذج محتمل في المستقبل للانتقال الناجح وخروج عمليات حفظ السلام في نهاية المطاف.

وأود أيضا أن أشكر مفوضة الشرطة ماکوتوس على إحاطتها الإعلامية المجدية في كيفية تعزيز الفعالية التشغيلية للعمليات المختلطة من خلال جعل أنشطة عناصر شرطة الأمم المتحدة أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية. وهذه خطوة هامة نحو الأمام.

إن جلسة الإحاطة الإعلامية اليوم تؤكد أن مساهمة شرطة الأمم المتحدة أساسية لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عمليات سلام أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة، يمكنها تحقيق

الرئيسية التي تواجه وحدات الشرطة في مكافحة الجريمة ومنعها في تلك البلدان؟

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، يشير تقرير تقييم وحدات الشرطة المشكلة إلى أن شعبية السياسات العامة والتقييم والتدريب قد أصدرت تحفظات بشأن القدرة التشغيلية لوحدات الشرطة المشكلة المؤلفة بالكامل من النساء. فما هي نقاط القوة والضعف في تلك الوحدات؟ وكما أوصى فريق التقييم، أليس من الأجدى تشكيل وحدات الشرطة المشكلة المختلطة من الجنسين، بالنظر إلى أن جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة تقريبا لديها وحدات مختلطة بين الجنسين في تلك البلدان؟

وبالرغم من أنه ليس سؤالاً، أود أن أعلق على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة ماکوتوس، التي أشكرها على إسهامها القيم في جلسة اليوم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن أن السنغال، كبلد رائد مساهم بأفراد شرطة، بسبع وحدات في خمس عمليات لحفظ السلام، تعزز تزويد الأمم المتحدة بـ ٢٦ من ضابطات الشرطة. وقد اجتازت الضابطات الاختبارات التي أجريت في داكار في آب/أغسطس تحت برنامج تدريب لأفرقة مشكلة بالكامل من النساء للتقييم والمساعدة، بتمويل من حكومة الولايات المتحدة. ويقدم ذلك المسعى فكرة عن الأهمية التي توليها السنغال لتعزيز دور المرأة في عمليات حفظ السلام وفي أنشطة الشرطة على وجه الخصوص.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إيطاليا.

أود في البداية أن أشكر جميع الوفود على تعاونها البناء في اتخاذ القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧) اليوم. كما أشعر ببالغ الامتنان لوكيل الأمين العام السيد لأكروا ومفوضي الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

في تحقيق ذلك الهدف، بدءا بتعيين عدد أكبر من النساء على الصعيد الوطني.

وفي الختام، أود أن أشيد بالنساء والرجال الذين يخدمون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وخاصة الذين فقدوا أرواحهم على مر السنين. ويجب ألا ندخر جهدا من أجل تحسين السلامة والأمن لذوي الخوذ الزرق بتزويدهم بما يلزم من المعدات والتكنولوجيا التي يمكن أن تنقذ حياتهم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

نظرا لأن هناك عدة أسئلة موجهة إلى مفوضي الشرطة ووكيل الأمين العام السيد لأكروا، أود أن أعطي الكلمة لهم للرد على الأسئلة المطروحة وتقديم ملاحظات أخرى.

أعطي الكلمة الآن للسيد لأكروا.

السيد لأكروا (تكلم بالإنكليزية): أود مرة أخرى أن أشكركم سيدي الرئيس والرئاسة الإيطالية لمجلس الأمن وجميع أعضاء المجلس على عقد مناقشة اليوم، وكذلك على اتخاذ القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧). إنها إشارة واضحة على اهتمام مجلس الأمن بأنشطة شرطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. سأتوخى الإيجاز الشديد ليتمكن زملاؤنا في الميدان من الرد على مختلف الأسئلة المطروحة عليهم.

وأعتقد أن مناقشة اليوم قد أبرزت الدور الحيوي المتزايد الذي تقوم به الشرطة في حفظ السلام - سواء من حيث توفير الأمن وتكميل العنصر العسكري وكذلك في الإسهام في حماية المدنيين في شراكة مع العناصر الأخرى في عملياتنا - ولكن أيضا الإسهام الحيوي للزملاء من الشرطة في تعزيز القدرة المحلية في الميدان الحاسم الأهمية للمؤسسات المعنية بسيادة القانون.

ومن الواضح أن تعزيز سيادة القانون والمؤسسات شرط أساسي لاستعادة السلام الدائم، وتوفير إمكانية الخروج لعمليات حفظ السلام التابعة لنا.

السلام المستدام والطويل الأمد. وذلك بالمناسبة هدفنا المشترك لدعم إصلاح منظومة الأمم المتحدة كما ينشد الأمين العام. ونعتقد لذلك أنه من الضروري تعزيز شرطة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى الدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به القدرات الشرطية الدائمة التابعة للأمم المتحدة الموجودة في المركز العالمي للخدمات في برينديزي في توفير الخبرة الفنية لأفراد الشرطة المتاحة بسهولة لعمليات السلام. وأود أن أقترح أربع نقاط موجزة لمواصلة النظر فيها.

أولا، يجب أن نسلم بمساهمة شرطة الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، وبالتالي، بما في ذلك العمل الشرطي، كجزء لا يتجزأ من ولايات عمليات السلام. ومن شأن ذلك دعم التركيز على منع نشوب النزاعات.

ثانيا، ينبغي لنا تعزيز دور شرطة الأمم المتحدة في حماية المدنيين ومنع العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات والتصدي له، والانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة والدعم إلى السلطات المحلية. وفي هذا الصدد، التدريب السابق للنشر للخوذ الزرق أساسي لتقديم المساعدة اللازمة ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

ثالثا، ينبغي لنا تقديم إرشادات بشأن ما هو مطلوب من أجل تحسين المساءلة والشفافية والكفاءة والفعالية في أداء شرطة الأمم المتحدة، من خلال تحديد معايير واضحة لتوفير الأفراد والمعدات والمساعدة إلى شرطة الدولة المضيفة. وفي ذلك الصدد، فإن دور البلدان المساهمة بأفراد الشرطة بالغ الأهمية. ويجب تعزيز التشاور والتعاون الثلاثي بين البلدان المساهمة بأفراد الشرطة والأمانة العامة.

رابعا، نتفق تماما مع الرأي القائل بأن زيادة عدد النساء في قوات الشرطة ستحسن أداء وحدات الشرطة في الأمم المتحدة. وأشجع الدول الأعضاء على بذل المزيد من الجهد للمساهمة

ودون الإقليمية، فضلا عن الاتحاد الأوروبي؛ والتعاون مع البلدان المساهمة بقوات شرطة، ليس فقط لزيادة نسبة النساء في وحدات الشرطة، بل أيضا لتحسين دور المرأة في عمليات حفظ السلام وفي عملياتنا. لقد تطرق بعض الممثلين إلى مسألة اللغة؛ إنها مسألة حاسمة، ولا سيما فيما يتعلق بأعمال الشرطة لأن جوهر عمل شرطة الأمم المتحدة يتمثل في التعامل مع جميع السكان.

أود أن أضيف أن من المهم بنفس القدر أن تُلبي توقعاتنا تجاه مجلس الأمن من حيث رفد الولايات بالموارد اللازمة وعلى نحو كاف لضمان تمكننا من أداء المهام التي يكلفنا بها مجلس الأمن، بما في ذلك أعمال الشرطة، والأعمال الأخرى. أعتقد أن من المهم أيضا تشجيع الدول الأعضاء على دعم عملنا في المجال الشرطي، ليس فقط من خلال الدخول في شراكات مع البلدان المساهمة بأفراد شرطة بهدف مساعدتها في تحسين قدراتها، بل أيضا من خلال تشجيعها على مواصلة دعمها للتمويل البرنامجي لبناء القدرات وربما زيادة ذلك الدعم. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن أنشطة الشرطة تتوقف أيضا على هذا النوع من التمويل البرنامجي، وهو مهم جدا بالنسبة لعملنا في وضع عدة سياسات رئيسية، ذكر البعض منها اليوم.

في الختام، أود القول إن الإحاطة الإعلامية اليوم تأتي في أوانها تماما لأسباب عديدة، أحدها أنها تتيح لنا فرصة للترحيب بمفوض الشرطة لويس كاريلهو. وأود أن أقول أمام المجلس أننا سعداء أن نراه ينضم إلى أسرة عمليات حفظ السلام، غير أنني أيضا أود أن أشيد وأن أشكر بجرارة المفوض ستيفان فيلر على عمله الممتاز خلال ترؤسه شعبة الشرطة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد

يعقوب.

السيد يعقوب (تكلم بالفرنسية): أعتقد أن السيد لاكروا تناول جوهر المسائل. ولذلك سوف أجب على بعض من الأسئلة المحددة بقدر أكبر.

أما السؤال الذي طرحه ممثل السويد عن الكيفية التي يمكن بها دمج البعد الشرطي على نحو أكثر ضمن الولايات المخولة لنا من مجلس الأمن، أعتقد أن الأساس المنطقي وراء السؤال الذي طرحه الممثل يشمل أيضا إمكانية زيادة الأنشطة الشرطية، ودعم مجلس الأمن لها على نحو أفضل. أود أن أبرز أهمية استمرار اهتمام مجلس الأمن بشرطة الأمم المتحدة. وكما قلت، فقد تجلّى ذلك الاهتمام اليوم في هذه الجلسة باتخاذ القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧)، ولكننا حريصون على المزيد من التفاعل مع المجلس. وعلاوة على ذلك، نتوق إلى نظر المجلس في مناقشة التقارير التي سوف نقدمها، وخاصة التقرير المزمع تقديمه عملا بالقرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧) بشأن طائفة مختلفة من المسائل الهامة جدا.

أود أيضا أن أقول إن التحديات المرتبطة بالحاجة إلى تحسين شرطة الأمم المتحدة لحفظ السلام بطرق عديدة ماثلة، بل تكميلية للتحديات ومطالبات العناصر الأخرى. ونتطلع إلى تلقي تعليقات مجلس الأمن على كيفية أداءنا ليس فقط من حيث الاستجابة لتلك التحديات، بل أيضا في زيادة إدماج أنشطة مختلف العناصر، وفي الوقت نفسه ضمان التعاون الكافي في الميدان. لقد تطرق بالفعل عدد من التقارير السابقة للأمين العام إلى مسألة عناصر الشرطة. وأعتقد أنه يجدر بنا أن نتطلع إلى المجلس ليس فقط لكي يوفر الرصد الثابت للجهود التي نبذلها ويدعمها، بل أيضا تشجيع الدول الأعضاء على دعم تلك الجهود في المجالات الحاسمة، من قبيل رفع مستوى الأداء، وزيادة وتحسين التدريب والقدرات، لا سيما فيما يتعلق بتناول عنصر الشرطة لدينا للأنشطة والمسائل التي تتطلب قدرات تقنية كبيرة ومعينة.

تم التطرق خلال هذا الجلسة إلى بعض من تلك المسائل التي ورد ذكرها آنفا، بما في ذلك العمل على زيادة إدماج أنشطة عنصر الشرطة مع العناصر الأخرى؛ وإقامة الشراكات مع المؤسسات والمنظمات الأخرى، من قبيل المنظمات الإقليمية

حادث انفجار. في كل وحدة من وحدات الشرطة، لدينا فرع يتولى مهام التحقيق اللازم بعد الانفجار. وتضطلع البعثة بإجراء تحقيقات داخلية، وتقوم سلطات مالي بإجراء تحقيق خاص بها. وبغض النظر عما إذا كانت الهجمات تستهدف البعثة أو أفراد من مالي، فإننا، وفقا لاتفاقنا المشترك، نتبادل المعلومات.

وبناء على ذلك، أنشأنا قاعدة بيانات جنائية، بحيث يمكننا تتبع الأجهزة المتفجرة ومحاولة تحديد الأشخاص الذين وضعوها ومن أين أتوا. ومع توسيع نطاق التعاون في المنطقة دون الإقليمية وتعزيز التعاون بين القوات، نأمل أن تتمكن من اقتفاء أثرها حتى المصدر لقطع خط الإمداد. وهذه، أساسا، هي إحدى المشاكل الأولى.

أما الجانب الثاني فهو انعدام الثقة بين السكان وقوات الدفاع والأمن. وهذه في الواقع تشكل عقبة رئيسية، لأنه إذا كان ذلك غير موجود، فإن الشرطة والدرك والحرس الوطني - الذين يفترض أن يحموا السكان - لا يحظون في الواقع بثقتهم. ويؤدي إلى مشكلة أساسية لا يمكن معالجتها إلا من خلال إصلاح قطاع الأمن من أجل تعزيز الثقة بين قوات الأمن والسكان. ولكي نفعل ذلك، يجب أن تتألف القوات المالية من مجموعة كاملة تمثل وجهات النظر الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون القوات خاضعة للمساءلة أمام القانون. ويجب التخلص من الإفلات من العقاب، والفساد، والجوانب الأخرى الخسيسة التي يجدها الناس في صفوف قوات الأمن والدفاع. إنهم يدركون تماما أننا أنشأنا، بموافقتهم، برنامجا للشرطة المحلية يسعى إلى كفالة أن يبقى السكان المحليون في الصميم. ولذلك، فالأمن لا يمكن تنفيذه ضد السكان؛ وإنما يسهم الناس أنفسهم في أمنهم وتنفيذ المشاريع الإنمائية.

ونفسر لهم أن الأمر يتعلق بحلقة مثمرة. نحن نضطلع بحملات توعية لشرح ولايتنا على للسكان. نحن نعلل دورنا

السؤال الأول يتعلق بالهجمات ومسألة الأجهزة المتفجرة التي تواجه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ إنها مسألة تشكل شاغلا رئيسيا لبلدان البعثة المتكاملة والبلدان المضيفة لها، فضلا عن المقر في نيويورك. وقد عقدنا عدة تداولات بالفيديو لمعالجة المسألة، وأنشئ فريق عامل للتفكير في كيفية تجنب الأضرار والخسائر.

في ذلك الصدد، تتعلق المسألة الأولى، بما في ذلك التدريب السابق للنشر حيث أن جميع الوحدات المشكلة، سواء أكانت وحدات من الشرطة أو من الوحدات العسكرية المشكلة، يتم تزويدها بمعلومات تتعلق بالهجمات غير المتناظرة، ولا سيما تلك التي تشمل الأجهزة المتفجرة والألغام. وقبل كل شيء يجب أن تخضع تلك الوحدات إلى تدريب تكميلي برعاية الأمم المتحدة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. لقد شهدنا أهمية هذا التدريب في الميدان، حيث إنه رغم ارتفاع عدد الحوادث التي أُبلغ عنها، أمكن تفادي العديد من الوفيات والسبب ببساطة لأن الناس اتبعوا البروتوكول السليم. حتى الآن، فإن الحالات التي كثيرا ما تحدث فيها هذه الحوادث، تُعزى إلى عدم اتباع ذلك البروتوكول وعدم اتباع التعليمات. لذلك، هناك مشكلة تتعلق بالقيادة وقد تم تحديدها، وأعتقد أنه تم تنفيذ تدابير تصحيحية على مستوى القوات العسكرية وعنصر الشرطة.

هناك أيضا مسألة تدابير الحماية السلبية. وأتكلم عن الهجمات على المخيمات والقوافل. فقد تم توسيع نطاق المعدات، ولكن من المؤسف أن بعض الوحدات تنقصها المعدات المصممة خصيصا للحماية من هذه الهجمات. شهدنا المركبات المصفحة المجهزة بالدروع تعجز عن حمايتها من الألغام. لقد استرعى المقر انتباه البلدان المساهمة بقوات إلى المشكلة في الميدان ليتسنى اتخاذ تدابير لمعالجتها.

لذلك نحن لا نركز على إذكاء الوعي فحسب، بل أيضا على البعد الاستخباراتي. ويستتبع هذا الإجراء تحقيق كلما وقع

سجون. وعندما فهموا دورنا، وبدعم من جميع أصحاب المصلحة - تخلى أفراد المجتمع بأكملهم، بما في ذلك النساء والشيوخ - بأنفسهم عن الأفعال التي كانوا يعتزمون اتخاذها. لقد أدركوا أهمية الدور الذي نقوم به.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمفوض مونشوت.

السيد مونشوت (تكلم بالفرنسية): إن النهج الجديد الذي وضعناه هو بطبيعة الحال متسق مع الرؤية صوب استراتيجية الخروج، حيث إن ولاية القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) تعطينا مهلة زمنية. وباستهداف القيادات الرفيعة المستوى، كانت هناك محاولة لإجبار الملكية والإعلان عن انطلاق.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي فهم النهج الجديد في سياق قوة الدرك الأوروبية، وهي متكاملة تماما. وعلاوة على ذلك، فإن التنسيق والتكامل بوجه عام من خلال الميزانية البرنامجية لجهة التنسيق العالمية من أجل العدالة وحقوق الإنسان والعدالة الإصلاحية. وهو جانب إيجابي للغاية يمكننا من الإسهام بطريقة عملية جدا في تطوير الشرطة الوطنية الهايتية.

وفيما يتعلق بالتحديات التي أراها في المستقبل، بوسعي أن أتوقع تحديين محددين أمام الشرطة الوطنية الهايتية. أولا، هناك عدم تسييس الشرطة، لأن ذلك سيكون ضارا للغاية بالمناخ العام في البلد واستقراره الذي سيكون موضع شك. والتحدي الثاني هو اهتمام الحكومة بميزانية الشرطة عن طريق الاستفادة من الوسائل لاتخاذ الإجراءات والوفاء بالالتزامات التي اعتمدها في ٥ تموز/يوليه رئيس الوزراء بصفته رئيسا للمجلس الأعلى للشرطة الوطنية، عندما أقر الخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ التي أعدناها بصورة مشتركة، ويجب أن تسهم هايتي فيها بـ ٤٥ في المائة على الأقل من إجمالي الميزانية الخمسية.

والولاية المسندة إلينا للناس، فضلا عن الحاجة إلى العمل مع القوات المالية. وعموما سيتشاطرون شواغلهم، وأعتقد أن الحكومة قد وافقت على المشاركة في هذا النهج من أعمال الشرطة المحلية. في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وعلى مستوى الشرطة الوطنية، وفي الذكرى السنوية السابعة والخمسين لإنشاء الشرطة، التزمت الحكومة أمام البرلمان وهيئة الحكومة بأكملها، بنهج أعمال الشرطة المحلية.

ما الذي سيحققه؟ إن السكان يعانون الآن بسبب انعدام الثقة في قوات الأمن المالية، لأن المتطرفين هم من يفرضون قوانينهم وطريقة حياتهم. ولكن بضم الهيكلين سيتمكنان من التصرف ضد العناصر السلبية - وهم المتطرفون.

وفيما يتعلق بمسألة الرؤية للمستقبل، أعتقد أن السيد لأكروا قد أجاب عليه. أود أن أضيف أنه ينبغي أن تشمل قوة شرطة جمهورية تخضع للمساءلة أمام القانون.

أما بخصوص السؤال الثالث، فقد جرى تناول جانب الاتصال. أود فقط أن أضيف أنه على مستوى وحدات الشرطة المشكلة، هناك وحدات تقوم بدوريات حراسة للعاملين في المجال الإنساني ولكنهم لا يتكلمون اللغات المحلية. من خلال توظيف المترجمين الشفويين المحليين، يجب على موظفي وحدات الشرطة المشكلة - إذا كانوا مثلا يتكلمون العربية - تعلّم اللغة المحلية كي يتمكنوا من تحسين التفاعل مع السكان المحليين. وفي أي مجتمع محلي، سيتعين على متكلمي الإنكليزية أو الفرنسية تعلم اللغة المحلية للتفاعل مع شعب وكسب ثقتهم.

وجانب آخر من الجوانب الرئيسية عندما يتعلق الأمر بالاتصال هو ضمان أن يفهم الناس بعثتنا. لأنهم عندما لا يفهمونها، سيترددون في التعاون معنا. نحن نضطلع بانتظام بحملات توعية لشرح ولاياتنا للسكان. أود أن أقول إنه في غاو، على سبيل المثال، نجحنا نسبيا في هذا الصدد. وفي مرحلة ما، كان هناك أناس في غاو يريدون أخذ حقهم بأيديهم وإنشاء

ما بعد فترة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وعلى تحديد برنامجنا للدعم والمشورة. وجرى هذا التخطيط والإعداد للمستقبل بالتعاون الوثيق مع الشرطة المحلية، التي لولاها لما كان هذا ممكنا. وهكذا نفذ العمل بطريقة منسقة مع شريك يقبل هذا المشهد الجديد قبولاً كاملاً.

وما أسهم بشكل إضافي في تحقيق استقرار بعثة الأمم المتحدة، كما لاحظت استناداً إلى تجربتي الشخصية، كان في المقام الأول وجود دعم للعملية الانتخابية المقرر إجراؤها بالكامل. واضطلع عنصر الشرطة بدور هام بنشر أكثر من ٨٥ في المائة من قوته خلال جولتي الانتخابات الرئاسية. وأجري ذلك أيضاً بالاشتراك مع الشرطة الوطنية الهايتية، وهو أمر في غاية الأهمية. وبحضور السلطات العليا للدولة، وقعنا على خطة أمنية مشتركة مكنت الشرطة الوطنية الهايتية من إحراز تقدم واضح فيما يتعلق بالتخطيط التشغيلي ومن إنشاء إطار تشغيلي متسق وواقعي على المستوى الوطني. وكان هذا العمل الأول من نوعه للشرطة الوطنية الهايتية.

وإذ أتناول تعزيز المساواة بين الجنسين في عنصر الشرطة، فإننا أولاً أنشأنا قائمة للوظائف في إطار نھجنا الجديد بحيث يمكن للبلدان المساهمة بقوات أن ترى ما يلزم شغله من الوظائف، مع منح الأولوية لتوظيف الإناث. وفي مقر قوة الشرطة، لدي وظيفتان لمستشار شؤون المساواة بين الجنسين مخصصتان للنساء. وتمثل حالياً هيكلاً صغيراً للغاية، مع بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. واحتفظت أيضاً بشبكة للنساء، وأود أن أشدد هنا على أن للمستشارين لهذه الشبكة نظراء في الشرطة الوطنية الهايتية، مما يقدم مثلاً ممتازاً على كيفية تعزيز المساواة بين الجنسين في إطار قوة الشرطة. ونواصل بذل هذه الجهود كل يوم.

وفيما يتعلق بشعبة الشرطة والموارد البشرية، اتخذت ترتيبات شملت الموافقة على تقليص مدة الولاية والنشر للنساء، بغية تيسير انضمامهن إلى البعثة.

أما التحديات الأخرى التي أراها تواجهنا فهي ضمان أفضل الخبراء بغية ضمان نقل المهارات وبناء القدرات في أفضل الظروف الممكنة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تكون لدينا المعدات اللازمة - سواء المركبات أو البنية التحتية أو تعديلات البنية التحتية - لظروف عمل الشرطة الدولية، وفي المقام الأول وحدة طائرات عمودية للقيام بعملياتنا المشتركة مع الشرطة. وولايتنا تقتضي تقديم الدعم التشغيلي إلى الشرطة الوطنية الهايتية في التخطيط الإقليمي للبلد. وذلك العنصر هام.

أما بالنسبة للسلام المستدام، وبعيداً عن الجوانب الاقتصادية البحتة للاستقرار السياسي في المجال التقني والشرطي، فمن الواضح تماماً أنه يجب على الشرطة معاملة السكان بشكل منصف، واحترام حقوق الإنسان واستخدام القوة بعناية. وهذه شروط أساسية هامة. ولهذا السبب نشارك في العمليات وندعمها كجزء من الولاية. يشكل التدريب في مجال حقوق الإنسان لوحدة إنفاذ القانون جزءاً جوهرياً من الدعم التقني.

أود أيضاً أن أشدد على دور المفتشية العامة، التي نؤيدها مع الخبراء جنباً إلى جنب مع ملاك الإدارة العليا. لقد تم تنفيذ ذلك في إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، حيث تم نشر حوالي ١٥ من أفراد شرطة الأمم المتحدة في المفتشية. ويجب أن تضطلع المفتشية بالتحقيقات في ادعاءات السلوك غير اللائق أو الاستخدام المفرط للقوة، سواء في عمليات الشرطة أو في عمليات حفظ السلام.

وتنظر المفتشية العامة تقريباً في ٦٠٠ حالة سنوياً.

وفيما يتعلق بالانتقال - ووجه سؤالاً في هذا الصدد ممثل السويد - فإن ما مكنه من أن يجري على نحو سلس ومتناغم رؤية أقول إنها قد صيغت في أواخر عام ٢٠١٦. لقد شرعنا في التخطيط قبل وقت كاف، بحيث أننا في شباط/فبراير ٢٠١٧، حينما وصلت بعثة التقييم الاستراتيجي إلى جانب السيد لادسو، كنا قادرين على تقديم اقتراحات متعلقة بفترة

مفوضة الشرطة يتمثل في أن معظم الأشخاص المشردين داخليا لا يزالون في المخيمات، وشاغلهم الرئيسي حين نتكلم معهم هو مسألة الأمن. وهذا يشير إلى مسألة الثقة بين المشردين داخليا والمؤسسات الأمنية؛ فهم لا يزالون في المخيمات لأنهم يشعرون إلى حد ما بأنهم غير آمنين. ونرى أننا لا نزال نضطلع بدور في بناء هذه الثقة، ونأمل فيما نواصل تنفيذ ولايتنا، أن يتم بناء هذه الثقة.

ومع ذلك، ظللنا نلتزم بعدد من الاستراتيجيات لضمان أن تكون هناك في حالة خروجنا استدامة وسيادة للقانون. والأمر الرئيسي ضمن هذا أننا بدأنا الانخراط في برامج لتدريب المدربين في إطار ولاية بناء القدرات. كما تلقينا طلبا مهما ومثيرا للغاية من قوة الشرطة في السودان لمساعدتها على تطوير أوامرها المستديرة للعمليات، ومدونتها لقواعد السلوك وعدد من الأطر المؤسسية الأخرى. ونعتقد أن هذه الأمور هامة لضمان الاستدامة بعد خروج العملية المختلطة.

ونشارك بفعالية أيضا في الخفارة المجتمعية، ولدينا برنامج حيوي للغاية لمتطوعي الخفارة المجتمعية، فضلا عن لجان فعالة للغاية للسلامة المجتمعية، التي تناقش الجريمة وكيفية التغلب على بعض التحديات الإجرامية التي يواجهها الشعب.

كما نعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري، وبشكل رئيسي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل بناء القدرات للرصد المستمر لأداء قوة شرطة السودان حالما تخرج العملية المختلطة من دارفور.

ويسعدنا أيضا كوننا شهدنا انتشار قوة شرطة السودان تقريبا في جميع مواقع الأفرقة التي تزاوّل عملها، ويسرنا أن تلك القوة موجودة حاليا في معظم هذه المناطق ما عدا حوالي ثلاث مناطق. ولا نزال نعمل على كفالة وجودها في تلك المناطق.

وإذ أنتقل إلى الاتصالات، فإننا بناء على طلب شريكنا الشرطة الوطنية الهايتية، شددنا على المسائل اللغوية، التي هي في غاية الأهمية. وفي الواقع، ينفذ النقل المناسب للمهارات وبناء القدرات على أفضل وجه في سياق نية المشاركة، أي، العلاقة القائمة على الثقة بين المدرب والمتدرب، التي تعمل بشكل أفضل حينما تستخدم لغة مشتركة، وفي هذه الحالة الفرنسية أو الكريول. وأشار إلى هذا في اللوحات الموجزة التي أعدت، بحيث يمكن البلدان المساهمة بقوات، بالإضافة إلى توفير الموظفين من الإناث، ضمان أن يكون هؤلاء الموظفون من الناطقين بالفرنسية أو الكريول. وحينما يقدم المرشحون، فإننا نجري المقابلات ونقوم بالاختيار بهدف تأمين خبراء ناطقين بالفرنسية.

وفي الختام، وفيما يتعلق بوحدة إنفاذ القانون المشتركة، يمكنني أن أشهد بأنني استفدت من هذا المشروع وسأؤيده تأييدا كاملا إذا أُريد له أن يستمر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد مونشوت على إحاطته الإعلامية.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن للسيدة ماكاتوز.

السيدة ماكاتوز (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المجلس على تسليمه بأهمية عمل الشرطة في عمليات حفظ السلام وأود أيضا أن أشيد بالدور الهام الذي يضطلع به المجلس في تعزيز السلام وأعمالنا. إن عبارات التشجيع التي أعرب عنها المجلس اليوم وما أبداه من تفهم وتوجيه لقيت استحسانا، وسنظل نستخدمها لاستنارة عملياتنا وتوجيهها.

وردا عن السؤال الذي وجهه ممثل مصر عن تحسين الحالة الأمنية في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أود أن أقر بأنه فعلا حصل تحسن، ولا سيما في الاشتباكات المتصلة بالنزاع، لكن شعوري بالقلق بصفتي

فإن عملية السلام تكون بطيئة جداً، ومحبطة للغاية أحياناً. والكثير من الالتزام والاتساق مطلوب لتحقيق الاستقرار والسلام؛ والانخراط المستمر مع المضيفين والسكان المشردين داخلياً والقيادة المجتمعية من شأنه أن يبني العلاقات الضرورية التي تسهم بعدئذ في نجاح عملنا. ونرى أيضاً أن الشراكات والتعاون بين البعثات والأفرقة القطرية للأمم المتحدة والبلدان المساهمة بأفراد شرطة أمر في غاية الأهمية بالنسبة لنا لإنجاز ولاياتنا.

وفيما يتعلق بسؤال ممثل السنغال بشأن مسألة اللغة - نعم، فذلك يمثل تحدياً حقيقياً. ومع ذلك، لدينا ناطقين باللغة العربية ومساعدين لغويين في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. لذلك، ولأننا نراعي في تنفيذ عمليات النشر ضمان التمثيل الجغرافي المتساوي، فإنهم يأتون بسهولة بالغة لمساعدتنا في إنجاز مهامنا. ومركزنا المتكامل لتدريب البعثات يوفر أيضاً دورات تساعدنا على تعلم بعض اللغة العربية، وبإدرانا بعقد دروس تقوية للغة الإنكليزية لأفراد قوة الشرطة السودانية والمشردين داخلياً على السواء. وقد ساعدنا ذلك أيضاً على بناء علاقات وتحسين التواصل مع هاتين الفئتين.

تلك هي الأسئلة التي يمكنني الرد عليها. وأشكر المجلس كثيراً على هذه الفرصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مفوضة الشرطة ماكاتوس على التوضيحات التي قدمتها.

وباسم المجلس، أود مرة أخرى أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من منظورات ورؤى مثيرة للاهتمام للغاية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

ونود أن ندعم المجلس في البرنامج المشترك المعني بسيادة القانون وحقوق الإنسان، الذي يهدف إلى الإشراف على توفير الموارد وتنفيذ نظام مستدام للعدالة الجنائية. وعاني البرنامج من عدم التمويل، ولكننا نعتقد أن هذا هو البرنامج الذي سيدفع قدماً باستخدام وتعزيز قدرات قوة شرطة السودان في دارفور، وفي الواقع، بجميع مؤسسات العدالة الجنائية الأخرى على السواء.

ورداً عن السؤال الموجه من ممثل بوليفيا، عن زيادة مشاركة المرأة، فقد أبرزت بعض المسائل ذات الصلة، ولكن أود أن أتطرق لبعض المسائل الأخرى. إننا ندعو إلى دعم توظيف قوة شرطة السودان وتدريبها ونشرها في المواقع الميدانية النائية. وهو أمر صعب بعض الشيء، لأنها حقيقة لا تزال في مستوى متدن للغاية. ونأمل أن يقرنا التزامنا المستمر بعض الشيء من تحقيق هدفنا. لقد أعدنا مذكرة مفاهيمية ومفادها أننا نسعى أيضاً للتمويل من أجل تعيين مزيد من النساء وتدريبهن ومن ثم نشرهن في المواقع الميدانية النائية.

وأنشأنا شبكة للنساء في قوة شرطة السودان باعتبارها وسيلة لمشاركة النساء في تمكينهن.

ونحن نصر على مشاركة نساء من قوة الشرطة السودانية في كل اجتماعاتنا. وإذ نواصل تعزيز وجود حفظة سلام من الإناث في عمق الميدان، ما زلنا بصدد إعادة الهيكلة وإدخال التعديلات. وآمل أن تحيط قوة الشرطة السودانية علماً بما نقوم به وأن تحذو حذونا. وقد أتيحت لي الفرصة للتداول مع الولاة والمحافظين، وبدأوا يتقبلون مفهوم توظيف المزيد من الشرطيات.

كان هناك أيضاً سؤال من ممثل فرنسا بشأن الدروس المستفادة من تجاربنا. وأود القول إن الأوضاع في مناطق النزاع وما بعد النزاع التي نعمل فيها صعبة وبائسة. ومن واقع تجربتي،